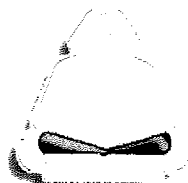
مهرجان القراءة للجميع



الهيئة المصرية
العامة للكتاب



مقالات ساخنة



ابراهيم سعده

مقالات ساخنة

مقالات ساخنة

إبراهيم سعده



مهرجان القراءة للجميع ٩٧

مكتبة الأسرة

برعاية السيدة سوزان مبارك

(أعمال خاصة)

مقالات ساخنة

إبراهيم سعده

الغلاف

الإشراف الفنى:

للفنان أحمد السعيد

المشرف العام

د. سمير سرحان

الجهات المشتركة:

جمعية الرعاية المتكاملة المركزية

وزارة الثقافة

وزارة الإعلام

وزارة التعليم

وزارة الإدارة المحلية

المجلس الأعلى للشباب والرياضة

التنفيذ: الهيئة المصرية العامة للكتاب



مقدمة

وهكذا تمضى مسيرة مكتبة الأسرة لتقدم فى عامها الرابع تسع سلاسل جديدة تضم روائع الفكر والإبداع من عيون كتب الآداب والفنون والفكر فى مختلف فروع المعرفة الإنسانية، تروى تعطش الجماهير للثقافة الجادة والرفيعة، وتنضم إلى مجموعة العناوين التى صدرت خلال الأعوام الثلاثة الماضية لتغطى مساحة عريضة من بحور المعرفة الإنسانية، ولتقطع بأن مصر غنية بتراثها الأدبى والفكرى والإبداعى والعلمى، وأن مصر على مر التاريخ هى بلاد الحكمة والمعرفة والفن والحضارة .. عبقرية فى المكان وعبقرية الإبداع فى كل زمان.

سوزان مبارك

على سبيل التقديم...

مكتبة الأسرة ٩٧ رسالة إلى شباب مصر الواعد تقدم صفحات متألقة من متعة الإبداع ونور المعرفة مصدر القوة فى عالم اليوم..

صفحات تكشف عن ماضينا العريق وحاضرنا الواعد وتستشرف مستقبلنا المشرق.

د. سمير سرحان

مقـــدمة

إبراهيـم سعده .. تــلك الظـاهرة

د. سمير سرحان

كما أن الحلم حق من حقوق الإنسان فهو حق طبيعى للفنان..

لكن الأمـر بالنسـبة للكاتب الصـحـفى يختلف.. فليـس من حق الكاتب الصحـفى أن يحلم.. إنما حـقه الوحـيد أن يشـتبك مبـاشرة مع الواقـع يومًا بيوم.. وساعة بسـاعة يقاتل ويواجه.. وينحاز دائمًا إلـى جانب الحق والخير والجمال فى مواجهة القبح والفساد وكل ما يهين كرامة الإنسان.

إن مهمة الكاتب الصـحفى أن يتعامل مع الوقتى.. والمتغـير وأحيانًا الزائل تمامًا، فهو يتناول قضية قـد يطويها فى الغد النسيان أو تتناولها يد الإصلاح فلا تعود تمثل لحظة ساخنة تقلق ضمير المجتمع..

وهو قد يضطر إلى أن يتعـامل تعاملاً يوميًا مع المتغـيرات التى تحيط كل يوم ببلاده وبالمشهد العالمى على إطلاقه..

هو باختصار فى حـالة دائمة من التغير تمشيًا مع واقع مـتغير.. وهو فى حالة دائمًا من الاشتـباك مع قضايا هذا الواقع ممتشقا قلمـه يضرب به كحد السيف كل مـا فى زمانه من مظاهر الفساد والانحـراف وخراب الذمم وبطء العدالة.

وهو كمـا يقول شكسبير فى المونولوج الشهـير الذى يتدبر فـيه هاملت أحوال الدنيا فى حالة صـراع دائم مع الواقع حتى يكون أو لا يكون.. شاهرًا السلاح ضد بحر من المتاعب. وكما كان سلاح هاملت هو الكلمة.. فإن سلاح الكاتب هو القلم القذيفة.. والكلمة التى تعدل ميزان العصر المختل..

هذا هو الكاتب الصحفى بحق .. فى أرفع نماذجه وأرقى مستوياته..

وهذا هو إبراهيم سعده..

لكن إبراهيم سعدة هو أيضا شئ آخر ..

إن إبراهيم سعده الكاتب الصحفى عندما يمارس سحر الكتابة فإنك تجده فى صـراع مـرير دائم داخل ذاته مع إبراهيم سـعـده آخـر.. هو ذلك الفنان الذى يمثل الحلم واحدًا من أهم صفـاته.. فى التكوين الشخصى.. وواحدًا من أهم أدواته فى التعبير.. والفنان بطبيعة الحال هو نقيض الصحفى..

هكذا تعلمنا فى الدروس الأولى لعلم النقد الأدبى.

ذلك أن الصحـفى يتعامل مع ما هو وقـتى..ومؤقت .. ومتغـير .. وما هو فى كل الأحوال زائل! أما الفنان فهـو لا يتعامل إلا مع كل ماهو دائم.. وثابت .. ولا يتغير .. الصحفى يتعـامل مع قضية ساخنة.. والفنان يتعامل مع رؤية ثابتة.. والفن نشـدان لليوتوبيا أو العالم المثـالى.. فهو بطبيعـته حلم ورؤيا .. وموقف ثابت من الكون والأشـياء لا يتغـير.. وهو يختلـف مع الواقع نشدانا لهذا العالم الجديد الذى يمثل حلمه ورؤياه..

.. وأشهد إننى لم أر عبر قراءاتى المتعددة واتصالى الدائم بصحافة وآداب وفنون العالم ظاهرة مثل إبراهيم سعده.

ولذلك فإننى أشـعر أنه حـينما يكتب مقـالاً ساخنًا حـول قضيـة ساخنة يستهل بـها هذا الكتاب الجميل مـثل قضية «الارهاب والبلطجـة» الذى يعانىْ منها مجتـمعنا اليوم.. فإنه فى معالجـته للقضية بكل تفاصيلها المؤلمة يحول القضـية ذات الطابع الوقـتى التى قد تنتـهى غدًا عندمـا تقوم أجـهزة الامن بمواجهتها بشكل حاسم فـتقضى عليها نهائيًا، تتحول معالجـته لهذه القضية الساخنة سخونة الواقع الحالى إلى رؤيا شاملة لما يمكن أن يفعله المال أو كما يقول «وبالذات عندما يصـبح من يملكه عبدًا له فيـصاب بالعمى وينسى ـ أو يتناسى ـ ما تربى عليه فى بيتـه، وما تعلمه فى مدرسته أو جامـعته. فإغراء المال وبريقه كـثيرًا ما يفـقدان عبـيده التقدير السليـم لتصرفاتهم وأفـعالهم! عندما يحدث هذا للبعض.. فـلا شىء يصبح مهما بالنسبة له غيـر حبه للمال، وعشقه لتكديسه، وولعه-وولهه للحـصول عليه باى وسيلة مشروعة كانت أو غير مشروعة»..

هذه الكلمات البسيطة النافذة هى رؤيا فنان اقترنت بتحليل كاتب صحفى كبير لظاهرة يواجهها المجتمع فى الوقت الحالى.. ظاهرة البلطجة التى يمارسها بعض من أثروا ثراء فاحشا حتى أصبحوا عبيدًا للمال.. وهى كلمات تدعو لقيم مغايرة تمامًا لما يحدث على أرض الواقع.. فهى رؤية الفنان فيما يجب أن يكون تعانق تحليل الصحفى فيما هو كائن بالفعل.. والفرق بين ما هو كائن وما يجب أن يكون هو الفرق بين الواقع والحلم..

هو الفرق بين الكتابة الصحفية والعمل الفنى..

لكن إبراهيم سعده يفاجئنا أنه أحد القلائل من الكتاب فى عالمنا المعاصر الذى لا يتناقض فى داخله الواقع مع الحلم.. ولا الخبر الصحفى مع الرؤيا الثابتة والشاملة.. ولا الكائن مع ما يجب أن يكون..

وقد أوردت مثالاً واحدًا بسيطًا على منهج إبراهيم سعده فى الكتابة والتفكير.. وهناك عشرات ومئات الأمثلة الأخرى لا يتسع المجال لذكرها.. لكنها جميعاً تتصف بالسخونة الشديدة فى التعامل مع الواقع.. لأن درجة الاشتباك عند هذا الكاتب الصحفى الفذ تتصاعد دائماً حتى تصل إلى درجة الغليان.. دون أية حسابات مسبقة - كما يفعل البعض. فهو لا يحتمل أنصاف الحلول ولا يهاب شيئا.. وكلما ارتفعت درجة الغليان فى مواجهته الصحفية الساخنة مع الواقع، أعطت كتاباته مصداقية رائعة لما نعيشه الآن من مناخ حقيقى للديمقراطية والحرية.. فهو فى هذا المضمار الابن الحقيقى للديمقراطية كما يجب أن تكون.. ولحرية التعبير كما يجب أن يمارسها الكاتب الشريف الذى لا يخشى فى الحق لومة لائم.. لكنه فى مواجهاته الساخنة إلى درجة الغليان يجد أيضًا إبراهيم سعده الآخر يقف له بالمرصاد فيحول مواجهاته الصحفية إلى فن رفيع.. ويحول المتغير إلى ثابت.. والوقتى إلى دائم.. والجزئى إلى رؤية شاملة تعبر عن موقف حقيقى وأصيل لمجتمع جديد تسوده قيم الحق والخير والجمال .. إنها رؤيا الفنان عندما تعانق قلم الصحفى وهذه هى ظاهرة إبراهيم سعده!.

د. سمير سرحان

لكن إبراهيم سعدة هو أيضا شئ آخر ..

إن إبراهيم سعده الكاتب الصحفى عندما يمارس سحر الكتابة فإنك تجده فى صراع مرير دائم داخل ذاته مع إبراهيم سعده آخر.. هو ذلك الفنان الذى يمثل الحلم واحدًا من أهم صفاته.. فى التكوين الشخصى.. وواحدًا من أهم أدواته فى التعبير.. والفنان بطبيعة الحال هو نقيض الصحفى..

هكذا تعلمنا فى الدروس الأولى لعلم النقد الأدبى.

ذلك أن الصحفى يتعامل مع ما هو وقتى..ومؤقت .. ومتغير .. وما هو فى كل الأحوال زائل! أما الفنان فهو لا يتعامل إلا مع كل ماهو دائم.. وثابت .. ولا يتغير .. الصحفى يتعامل مع قضية ساخنة.. والفنان يتعامل مع رؤية ثابتة.. والفن نشدان لليوتوبيا أو العالم المثالى.. فهو بطبيعته حلم ورؤيا .. وموقف ثابت من الكون والأشياء لا يتغير.. وهو يختلف مع الواقع نشدانا لهذا العالم الجديد الذى يمثل حلمه ورؤياه..

.. وأشهد إننى لم أر عبر قراءاتى المتعددة واتصالى الدائم بصحافة وآداب وفنون العالم ظاهرة مثل إبراهيم سعده.

ولذلك فإننى أشعر أنه حينما يكتب مقالاً ساخنًا حول قضية ساخنة يستهل بها هذا الكتاب الجميل مثل قضية «الارهاب والبلطجة» الذى يعانى منها مجتمعنا اليوم.. فإنه فى معالجته للقضية بكل تفاصيلها المؤلمة يحول القضية ذات الطابع الوقتى التى قد تنتهى غدًا عندما تقوم أجهزة الأمن بمواجهتها بشكل حاسم فتقضى عليها نهائيًا، تتحول معالجته لهذه القضية الساخنة سخونة الواقع الحالى إلى رؤيا شاملة لما يمكن أن يفعله المال أو كما يقول «وبالذات عندما يصبح من يملكه عبدًا له فيصاب بالعمى وينسى - أو يتناسى - ما تربى عليه فى بيته، وما تعلمه فى مدرسته أو جامعته. فإغراء المال وبريقه كثيرًا ما يفقدان عبيده التقدير السليم لتصرفاتهم وأفعالهم! عندما يحدث هذا للبعض.. فلا شىء يصبح مهما بالنسبة له غير حبه للمال، وعشقه لتكديسه، وولعه-وولهه للحصول عليه بأى وسيلة مشروعة كانت أو غير مشروعة»..

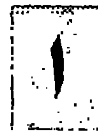
هذه الكلمات البسيطة النافذة هى رؤيا فنان اقترنت بتحليل كاتب صحفى كبير لظاهرة يواجهها المجتمع فى الوقت الحالى.. ظاهرة البلطجة التى يمارسها بعض من أثروا ثراء فاحشا حتى أصبحوا عبيدًا للمال.. وهى كلمات تدعو لقيم مغايرة تمامًا لما يحدث على أرض الواقع.. فهى رؤية الفنان فيما يجب أن يكون تعانق تحليل الصحفى فيما هو كائن بالفعل.. والفرق بين ما هو كائن وما يجب أن يكون هو الفرق بين الواقع والحلم..

هو الفرق بين الكتابة الصحفية والعمل الفنى..

لكن إبراهيم سعده يفاجئنا أنه أحد القلائل من الكتاب فى عالمنا المعاصر الذى لا يتناقض فى داخله الواقع مع الحلم.. ولا الخبر الصحفى مع الرؤيا الثابتة والشاملة.. ولا الكائن مع ما يجب أن يكون..

وقد أوردت مثالاً واحدًا بسيطًا على منهج إبراهيم سعده فى الكتابة والتفكير.. وهناك عشرات ومئات الأمثلة الأخرى لا يتسع المجال لذكرها.. لكنها جميعاً تتصف بالسخونة الشديدة فى التعامل مع الواقع.. لأن درجة الاشتباك عند هذا الكاتب الصحفى الفذ تتصاعد دائماً حتى تصل إلى درجة الغليان.. دون أية حسابات مسبقة ـ كما يفعل البعض. فهو لا يحتمل أنصاف الحلول ولا يهاب شيئا.. وكلما ارتفعت درجة الغليان فى مواجهته الصحفية الساخنة مع الواقع، أعطت كتاباته مصداقية رائعة لما نعيشه الآن من مناخ حقيقى للديمقراطية والحرية.. فهو فى هذا المضمار الابن الحقيقى للديمقراطية كما يجب أن تكون.. ولحرية التعبير كما يجب أن يمارسها الكاتب الشريف الذى لا يخشى فى الحق لومة لائم.. لكنه فى مواجهاته الساخنة إلى درجة الغليان يجد أيضًا إبراهيم سعده الآخر يقف له بالمرصاد فيحول مواجهاته الصحفية إلى فن رفيع.. ويحول المتغير إلى ثابت.. والوقتى إلى دائم.. والجزئى إلى رؤية شاملة تعبر عن موقف حقيقى وأصيل لمجتمع جديد تسوده قيم الحق والخير والجمال .. إنها رؤيا الفنان عندما تعانق قلم الصحفى وهذه هى ظاهرة إبراهيم سعده!.

د. سمير سرحان



لا فـــــرق بيـن

الإرهابى والبلطجى

أحيانا.. يكون المال نكبة، وبالذات عندما يصبح من يملكه عبداً له، فيصاب بالعمى وينسى ـ أو يتناسى ـ ما تربّى عليه فى بيته، وما تعلمه فى مدرسته أو جامعته. فإغراء المال وبريقه كثيراً ما يفقدان عبيده التقدير السليم لتصرفاتهم وأفعالهم! عندما يحدث هذا للبعض.. فلا شىء يصبح مهماً بالنسبة له غير حبه للمال، وعشقه لتكديسه، وولعه وولهه للحصول عليه بأى وسيلة مشروعة كانت أو غير مشروعة.

فى بلد مثل مصر ـ التى يستمتع فيها المواطن بكل

حقوقه وكل حرياته - يكون إغراء الصعود إلى القمة قوياً لدرجة يفقد البعض القدرة على الاحتفاظ بتوازنه واتزانه، ويمكن أن يتحوّل - بسرعة وببساطة شديدتين - من «متحضّر» إلى «بلطجى»!

ما سمعناه وقرأنا عنه عن قيام البعض بأعمال البلطجة وتأجير الصيّع والفتوات فى تصفية الخلافات بين الشركاء فى بعض المشروعات الاستثمارية، قد يكون غريباً وجديداً علينا هنا فى مصر، ولكنه - بالقطع - ليس بالجديد ولابالغريب على المجتمعات الأخرى - فى أوربا وأمريكا - التى يكثر فيها أصحاب الثروات الكبيرة عندما يحاول بعضهم المحافظة على ملايينه ومضاعفتها بكل الطرق المشروعة وغير المشروعة، بما فيها الاعتداءات، والتصفيات التى تتم بين المنافسين والخصوم!

لقد سبق أن عانينا طويلاً من الإرهابيين الذين استخدموا العنف بهدف إفزاع الشعب، وفرض أفكار، ومعتقدات، وخزعبلات خاصة بهم ينسبونها - زوراً، وبهتاناً - إلى الدين الإسلامى السمح رغم براءة هذا الدين منهم ومن أفكارهم وجرائمهم.

وكأن العنف الإرهابى - وحده - لايكفى، لقد فوجئنا

بعنف آخر يمارسه - هذه المرة - أثرياء وأصحاب ملايين لا يتورعون عن توظيف «قتله بالأجر» لضرب، وتكسير عظام، وقتل كل من يحاول الوقوف فى طريقهم، أو يجرؤ على حماية ضحاياهم من ضرباتهم، وعنفهم، ووحشيتهم!

تفاصيل الحادث الإجرامى قرأناها منشورة فى الصحف، وكيف أن خلافاً نشب بين الشركاء فى شركة إعلانات تدعى: «أمريكانا» لم يمكن حله بواسطة المحاسبين والقانونيين - وهو الإجراء الطبيعى المعتاد لحسم مثل هذه الخلافات - وإنما تولّى «البلطجية» و«الصيّع» و«القتلة بالأجر» القيام بهذه المهمة «خير قيام» - كما تعلموها فى مدرسة المشاغبين التى كانت مثلهم الأعلى فى طفولتهم وشبابهم - وكانت النتيجة مفزعة وبالغة السوء.

يكفى أن هؤلاء البلطجية تصدوا لرجال الشرطة واعتدوا عليهم بلا أدنى احترام لهيبة الدولة ولا لسطوه القانون! ويكفى - أيضاً - أن مواطناً شريفاً حاول التدخل لإنقاذ أحد أفراد الشرطة من أيدى بلطجية شركة الإعلانات، فأمسكوا به وأشبعوه ضرباً وطعناً.. حتى أسلم الروح!

ما هى جريمة هذا الشاب المسكين حتى تغتاله يد البلطجة المموّلة، والمحرّضة، من شركة إعلانات كبرى كنّا - حتى الأمس فقط - نتصورها شركة محترمة، ونشجّع الذين أنشأوها وأداروها، على وهم أنهم من المواطنين الملتزمين الذين يحترمون القوانين، وينبذون العنف، وينفرون من أعمال البلطجة والسطو على حقوق وأملاك الآخرين؟!

ماذا فعل الشاب القتيل «أحمد» لهم حتى يكون مبرراً «للصيّع» و«البلطجية» و «القتلة بالأجر» لضرب وتكسير عظامه حتى الموت؟! الواقع أن الشاب أحمد لم يفعل أى شىء يستحق عليه الضرب أو الموت، بل على العكس من ذلك كان يجب أن يوجّه إليه الشكر العميق من كل من كان شاهداً على الواقعة، وكل من سمع - بعد ذلك - عن الموقف النبيل الذى وقفه «أحمد» خلال المعركة مع فتوات وبلطجية طارق نور وشركة إعلاناته.

أكد شهود العيان - فى أقوالهم أمام النيابة العامة - أن «الكوافير» الشاب أحمد كان يعمل داخل محله المجاور لشركة البلطجة الشهيرة باسم: شركة «أمريكانا» عندما سمع أصوات الضرب والتكسير والاقتحام التى هزت المنطقة السكنية هزا، فخرج

مسرعاً من محله، فشاهد البلطجية يحاصرون ويطاردون أحد ضباط الشرطة - بملابسه العسكرية - مما دفع الشاب الطيب إلى التدخل، واقتاد الضابط إلى داخل محله لإنقاذه من البلطجية الذين انطلقوا لمطاردته والذين صمموا على الاعتداء عليه حتى يلفظ أنفاسه الأخيرة!

هذا فقط ما فعله الشاب الطيب الذى هاله أن يضرب ضابط أمن مصرى بأيدى «الصيّع» و«البلطجية» و«القتلة بالأجر»، ووجد أن من واجبه - كأضعف الإيمان - أن ينقذ الضابط من القتل عن طريق إخفائه داخل محله، ولكن ما تصوره الشاب الطيب «أضعف الإيمان» اعتبره بلطجية شركة «أمريكانا» جريمة الجرائم التى يجب ألاّ يفلت مرتكبها من أشد العقاب! وهذا هو ما حدث بالفعل.. عندما ترك البلطجية ضابط الشرطة - الذى كانوا يطاردونه لمواصلة الاعتداء عليه - وتفرغوا لأحمد الذى اعتبروه «متطفلاً» و«حشرياً» يجب تأديبه وتهذيبه بأسلوبهم الوحشى غير الأدمى. لقد استداروا إليه وأشبعوا جسده الضئيل النحيل طعناً بالخناجر فى صدره وبطنه. ليتدفق نزيف الدم على الأرض حتى أسلم

الروح بعد دقائق.. تحت سمع وبصر وذهول العديد من شهود الجريمة البشعة!

لا تهمنا شركة الإعلانات فى قليل أو كثير، تماماً كما لا يضيرنا أن يذهب أصحابها إلى أى «داهية» اختاروها بتصرفاتهم وجشعهم واستهتارهم بقوانين البلد، وذلك للجوئهم - فى حل خلافاتهم ومشاكلهم المالية - إلى عالم الجريمة والعنف والبلطجة والاعتداءات القاتلة على الأبرياء. لقد أعمتهم الملايين التى كسبوها، وتوهموا أن ملايينهم قادرة على رفعهم فوق القانون، ويمكنها - أيضاً - أن تحميهم من المساءلة، وتحصّنهم ضد العقاب، وبالتالى فعليهم وحدهم تقع مسئولية ما يجب أن يعاملهم به القانون كما يعامل الخارجين على القيم والتقاليد والأعراف والقوانين.

إن الذى يهمنى - فقط - فى هذه الكارثة أنها يمكن أن تتكرر مرة أخرى، ويمكن أن تتحوّل - بسهولة شديدة - إلى ظاهرة. إذا لم نسرع إلى ضرب هؤلاء البلطجية الجدد بيد من حديد، مع تزايد عدد الأثرياء الذين أثروا من العدم وأصبحوا - فى يوم وليلة - من أصحاب عشرات ومئات الملايين من الجنيهات، التى

أعطتهم الحق، كما يتوهمون، فى استخدام القوة لاغتصاب ممتلكات الغير، وتصفية الخصوم، وتحدى كل سلطات الدولة.. بلا استثناء!

لقد تم - بالفعل - القبض على عدد من البلطجية والمجرمين والمشاغبين والقتلة فى حادث شركة إعلانات «أمريكانا»، كما قامت النيابة بالتحقيق معهم.. ثم صدر القرار بالإفراج عنهم جميعاً - بالضمان الشخصى أو الضمان المالى - ماعدا من ثبت تورطه فى قتل الشاب البرئ الذى راح ضحية رجولته وشهامته ومحاولة إنقاذ حياة أحد رجال الشرطة من أيدى بلطجية شركة «أمريكانا».

من حق النيابة أن تفرج عن هؤلاء المتهمين، كما أنه من حقها أن تحتفظ لنفسها بأسباب ومبررات وحيثيات قرارات الإفراج. فلا أحد يملك أن يحتج على النيابة، ولا أحد يستطيع أن يطالبها بما لاتريد، ولا تقتنع به.. لكن من حقنا أن نتطلع إلى السلطة التنفيذية - ممثلة فى الحكومة - ونسألها عن سر عدم استخدامها لقانون الطوارئ للتصدى لهذه البلطجة التى وقف القانون العادى ساكتاً أو عاجزاً حيالها؟!

إن جريمة شركة إعلانات «أمريكانا» تعطينا مؤشراً

خطيراً جداً لما يمكن أن يلجأ إليه بعض الذين أثروا بلا حساب. وهذا الفزع - فى حد ذاته - هو الذى قد يدفعنا دفعاً إلى مطالبة كل السلطات - التشريعية والتنفيذية والأمنية - بدراسة هذه الظاهرة الجديدة، أملاً فى التوصل إلى تشريعات وإجراءات وقرارات فورية وحاسمة تتصدى لهذه البلطجة وتمنع تكرارها وانتشارها.

لست - بالطبع - من المتحمسين لتشريعات وقيود جديدة وغير عادية تحد من حركة وحرية المواطنين، ولكن أمام مثل هذه الجريمة قد نضطر إلى مطالبتها بالأخذ بهذه التشريعات وتلك الإجراءات الاستثنائية.

- فمثلاً.. لا أعتقد أن هناك من سيعترض على قيام اللواء حسن الألفى - وزير الداخلية - باستخدام قانون الطوارئ ويصدر قراراً بإعادة اعتقال جميع المخططين، والممولين، والمحرضين، والمنفذين لجريمة شركة إعلانات «أمريكانا»، حتى يكون ذلك ردعاً لهم، ودرساً قاسياً لكل من قد يفكر فى تكرار جريمتهم اليوم أو غداً.

لقد سبق أن وافق الشعب - المرة بعد الأخرى - على استمرار الأخذ بقانون الطوارئ لا لشىء إلاّ ثقة من

جانبه فى أن نصوص القانون العادى كثيراً ما تقف حائرة وعاجزة عن التصدى لجماعات الظلام والإظلام من الإرهابيين الذين كادوا أن يشعلوا بلادنا ناراً، خلال السنوات القليلة الماضية، لولا يقظة أجهزة الأمن المصرية ونجاحها المبهر فى تصفية ومطاردة أفراد تلك الجماعات الإجرامية. ومن المؤكد أن ظاهرة «البلطجة» - التى يمارسها - حالياً - عدد قد يتزايد من رجال أعمال وأصحاب ملايين - لا تقل خطورة عن ظاهرة الإرهاب والإرهابيين، وبالتالى فقد يكون من المفيد والضرورى - فى نفس الوقت - استخدام قانون الطوارئ لمواجهة هذه الظاهرة الجديدة التى ينميها، ويمارسها، ويحميها، أناس ممن تصفهم أجهزة الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية: بوجهاء المجتمع، وأثريائه، ونجومه الساطعين، الذين يملكون المال، ويستغلون صلاتهم وسلطاتهم، وينفذون من ثغرات القوانين العادية كالشعرة من العجين.. بمساندة، ومساعدة صفوة من أساتذة القانون وخيرة المتلاعبين به، وعلماء تفسير بنوده بألف تفسير وتفسير.

لا معنى - إذن - لقانون الطوارئ ولا جدوى من ورائه، مالم نسارع بتطبيقه على هذه النوعية الغريبة

من «البلطجية» الذين لا هم لهم - ولا هدف - غير الخروج على القانون، الذى يؤدى - بالتالى - إلى نسف أمن بلادهم، وزعزعة استقرارها، وترويع شعبها، بغض النظر عن أسماء، أو تصنيف نشاطات هؤلاء الخارجين على القانون، والمشجعين والمحرضين على انتشار البلطجة داخل مصر.

فلا فرق - فى رأيى - بين من يسمى: «الإرهابى»، ومن نصفه: «بالبلطجى». فالاثنان مجرمان خطيران ووجهان لعملة واحدة.



٢ كل الاحترام لهذه السيدة

اتصلت بى أرملة شهيد الوطن العقيد أحمد علاء الذى اغتاله الارهاب فى مدينة الفيوم. كانت السيدة الفاضلة المؤمنة منزعجة جدا مما نشرته «أخبار اليوم» فى صدر صفحتها الأولى عن تدفق المساهمات المالية من المواطنين الذين صدمتهم الجريمة العظمى، وقرروا أن يقفوا ضد هذا الارهاب عن طريق مساندتهم لأسرة الشهيد إما بمبالغ مالية رمزية وإما بخطابات وبرقيات يؤكدون فيها للأرملة ولأطفالها عميق حزنهم وشدة غضبهم لما

حدث لهم.

سمعت من أرملة شهيد الوطن كلمات ضاعفت من حزنى وزادتنى حنقا على القتلة الذين دمروا أسرة مسلمة، مصرية، عندما اغتالوا برصاصاتهم الغادرة رب هذه الأسرة، قالت لى:

(أولاً: أحب أن أشكر كل من كتب اليكم وكل من أرسل لنا - عن طريق «أخبار اليوم» - هذه المبالغ التى أعلنتم عنها. ومع تقديرى الشديد لكل من فعل هذا، إلا أننا نعتذر عن عدم قبولها! يكفينا - فقط - خطابات وبرقيات العزاء، أما المال فهذا ما لا يمكن قبوله).

وسارعت بالرد عليها موضحا أن الهدف الأول من ذلك - كما فهمت من كل الذين أرسلوا هذه المبالغ - هو التعبير عن مشاعرهم فى رفض الجريمة ورفض الإرهاب، من جهة، وللتأكيد على وقوفهم إلى جانب أرملة وأبناء الشهيد باعتباره البطل الذى راح ضحية الواجب، ومن حق كل مواطن أن يعبر عن حزنه لفقده ويعبر أكثر عن وقوفه إلى جانب أسرته بالأسلوب الذى يراه.. من جهة أخرى.

ومع دموع الأرملة سمعت صوتها فى التليفون وهى تعاود توجيه شكرها لقراء «أخبار اليوم» على

مشاعرهم الطيبة تجاه أسرة الفقيد، ولكنها أصرت - فى نفس الوقت - على رفضها قبول المبالغ التى أرسلها المواطنون لها!

ولم أيأس، وأعدت محاولة إقناعها بأن هذه المبالغ مهما بلغت أرقامها فإنها لا يمكن أن تعوض أسرة فقيد الوطن عن غيابه، وأن القيمة الحقيقية فقط لهذا المال هى محاولة من المتبرعين للتأكيد على حزنهم ووقوفهم إلى جانب الأطفال الأبرياء الذين فقدوا أحب الناس إلى قلوبهم.

ويبدو أنها لم تجد حلاً أمام إصرارى وأمام المعنى الذى أتمسك به، غير أن طلبت أن تتولى «أخبار اليوم» إرسال هذه المبالغ إلى أى جهة تتلقى التبرعات للصرف منها على المحتاجين والمساكين!

قالت لى ودموعها تسبق كلماتها:

- (إننا أسرة مستورة بحمد الله.. كما أننا أسرة مؤمنة بالله ونتقبل كل ما يمتحن الله به إيماننا بمزيد من الإيمان. هناك أناس غيرنا هم فى أمسّ الحاجة إلى هذا المال. هناك الأطفال الأيتام فى الملاجئ، وأتمنى أن يرسل هذا المال اليهم. أما أطفالى فتكفيهم المشاعر الطيبة التى عبر عنها أصحاب هذه التبرعات).

وانتهت المكالمة بعد أن وعدت السيدة المؤمنة بأننى سأكتب فى «أخبار اليوم» عن اعتذارها عن عدم قبول المال الذى أرسله المواطنون دعماً ومساندة منهم لأسرة شهيد الوطن، والتبرع به باسم الأسرة إلى ليلة القدر ويخصص للأطفال الأيتام.

ووقعت فى حيرة بالغة بعد انتهاء هذه المكالمة. فالذين أرسلوا تبرعاتهم حددوا لنا من يتسلمها، وبالتالى لا يحق لنا ـ كأخبار اليوم ـ أن نوجهها وجهة أخرى ولأناس آخرين! وأجريت عدة مكالمات تليفونية مع بعض أصحاب هذه المبالغ ونقلت اليهم وجهة نظر أرملة شهيد الوطن وإصرارها على رفض قبول هذا المال، كما أنها تقترح أن نقوم بتحويله إلى الأطفال الأيتام عن طريق ليلة القدر.

وسمعت من هؤلاء جميعا نفس الرد ونفس الرأى، قالوا لى:

ـ (نحن نعرف أن كنوز الدنيا كلها لا تعوّض الأسرة عن غياب فقيدها البطل، والمبالغ التافهة التى أرسلناها هى مجرد رمز حاولنا به أن نبرهن على وقوفنا إلى جانب الأسرة، من جهة، ونؤكد للإرهاب والقتلة أننا ضد إرهابهم وضد إجرامهم الذى راح ضحيته أحد

أبناء مصر جريمته الوحيدة أنه قام بواجبه وتحمل مسئوليته فى حماية وطنه وشعبه، إذا كانت السيدة المؤمنة تصر على وجهة نظرها التى تزيدها احتراما فى عيوننا، فإننا نصرٌ - فى نفس الوقت - على أن نحاول مرة أخرى لإقناعها بقبول المعنى الذى نقصده والرمز الذى نعلنه!).

وازدادت حيرتى وتضاعفت. فالسيدة أرملة الشهيد أحمد علاء لا تريد سماع كلمة أخرى تحاول إقناعها بما اعتذرت بشدة عن عدم قبوله! والمواطنون الذين أرسلوا المال إلى أخبار اليوم يصرون هم أيضاً على وجهة نظرهم والهدف منها والمعنى الذى ترمز اليه! فماذا نفعل؟

سمعت اقتراحا من أحدهم يقول:

(يمكن التوفيق بين وجهتى النظر المتعارضتين وذلك عن طريق اقناع السيدة أرملة الشهيد بقبول هذا المال وتتولى هى وأسرتها التبرع به لأية جهة أو جمعية لرعاية الأيتام أو لعلاج الفقراء والمساكين).

وراقنى هذا الاقتراح. وخوفاً من أن يقابل هذا الاقتراح بالرفض من السيدة حرم الشهيد.. رأيت أن ألجأ - أولاً - إلى السيد محمد عبدالحليم موسى وزير

الداخلية، طالباً منه التدخل من أجل اقناع أسرة الشهيد بالهدف النبيل الذى يسعى اليه كل من قدم مالاً لهذه الأسرة.

ومازلت فى انتظار نتيجة «وساطة» السيد وزير الداخلية لدى السيدة التى من المؤكد أنها عظيمة فى إيمانها، عظيمة فى تمسكها، وعظيمة ـ أيضاً ـ فى أنها تفكر فى الأطفال اليتامى والمرضى وتريد أن تخفف عنهم بما جاء ـ أصلاً ـ لأطفالها.

وأرجو أن أجد لهذه المشكلة حلاً !



محبـــة

نشرت «أخبار اليوم» قصة حقيقية ودامية كتبها الزميل محمد رجب فى صفحة الحوادث. تقول القصة.

- «ذات صباح.. كان مؤمن - ٨ سنوات - يلعب فى مدرسته الابتدائية عندما وقع فجأة، وعندما حاول النهوض فشل! قام زملاؤه بمساعدته ونفض التراب عن ملابسه وتوجع لكن أحدا لم يشعر بالامه. وعاد مؤمن إلى فصله حاول أن يكتب لكن يده لم تطاوعه. وقتها لم يخطر على بال أحد أن قصة النهاية قد بدأت!

جاءت أمه فى الموعد المحدد إلى باب المدرسة، أخذته إلى البـيت كـالمعـتـاد لكن مـؤمن ـ حـينمـا وصـل إلـى درجـات السلـم ـ لم يسـتطـع الصـعـود وصـرخ بـأعلـى صـوته: مش قـادر يا مـامـا! بكى الصـغير وبكت أمه و حملته وصعدت به السلم.

فى المساء بدأ أبوه فى عرضه على كبار الأطباء ليتم فى النهاية التشـخيص بأن الطفل مؤمن مصـاب بأخطر أنواع ضمور العضلات.

تفاقمت الحـالة بشكل خطيـر خـلال الأيام القليلة التالية، واصيبت الأم الشابة بحول فى عينها اليمنى ثم عينهـا اليسرى حزنا وبكاء على ابنها، وأصبح واضـحـا أن الحياة خاصمت مؤمن وطردته من رحمتها.

الحـالة ـ كمـا أكـد الأطبـاء ـ لا تصـيب إلا طفـلا فـى المليون وإذا لم يعـالـج الطفل قبل سن الحـادية عشـرة سـوف تموت عضـلات جسـده تدريجيا حتى يأتى وقت لا تتحرك فيه القدمان أو الوسط وبعد وقت آخر تموت عضـلات اليدين ثم عضـلات العين والفم و.. و.. إلى أن تتوقف عضلة القلب عن الحركة فيموت مؤمن!

ويواصـل الزميل محمد رجب كتابة قصته البـاكية بأسلوبه المؤثر البديع، فيقول:

- «منذ شهور قليلة جاء الفرج على يد أحد أساتذة الطب الذى أخبر الأسرة أنه يوجد مركز واحد فى العالم كله يعالج حالة مؤمن اسمه مؤسسة علاج الخلايا والأبحاث فى مدينة ممفيس بولاية اركنساس الأمريكية حيث يقوم هذا المركز بنقل الجذوع العضلية من خلال عملية جراحية تتم على سبع مراحل وتستغرق عامين!

أرسل الأب إلى المركز الطبى يستفسر عن التكاليف ورد المركز الطبى يقول إن العملية تتكلف ١٥٠ ألف دولار بخلاف إقامة المريض والمرافق لمدة عامين أو السفر والعودة لمواصلة العلاج سبع مرات خلال سنتين!

الأسرة كلها تبكى أمام ورقة الفاكس التى حملت الأمل وفى نفس الوقت تؤكد عجز الأسرة عن دفع تكاليف رحلة الحياة التى ستبلغ أكثر من ٢٠٠ ألف دولار قد لا يستكثرها البعض على إنقاذ حياة طفل برئ وأسرة معذبة ويحجز بها مكانا فى الجنة!».

كان هذا ملخص القصة الصحفية الحزينة التى برع فيها قلم زميلنا الصحفى الموهوب محمد رجب.

ومن المؤكد أن السطور التى كتبها، والعبارات التى

اختارها، والكلمات التى استخدمها فى صياغة هذه المأساة، عرفت طريقها بسرعة وسهولة إلى القلوب الرحيمة من قراء «أخبار اليوم»

وكان رد الفعل لدى أصحاب هذه القلوب أكثر من رائع. ففور نشر مأساة الطفل مؤمن تدفقت المكالمات التليفونية من أهل الخير وأصحاب القلوب الرحيمة يسألون عن صحة الطفل ويطلبون المساهمة فى تكاليف العلاج.

جاء مواطن إلى أخبار اليوم ودفع عشرين ألف دولار ثم عاد من حيث جاء دون أن يعلن عن اسمه وفضل أن يذكر أنه فاعل خير لا أكثر ولا أقل فى قائمة المساهمين فى تسديد تكاليف علاج مؤمن!

وما فعله هذا المواطن النبيل فعل مثله المئات من أصحاب القلوب الرحيمة الذين تسابقوا فى التبرع بمبالغ بدأت بخمسة جنيهات وتدرجت وتصاعدت إلى أن بلغ رصيد التبرعات - خلال أسبوعين - ٤٣ ألف دولار و٨١ ألف جنيه، ثم ارتفع بعد الأسبوع الثالث إلى ٥٠ ألف دولار و١٣٩ ألف جنيه، ليقفز - فى الأسبوع التالى - الرقم إلى ٥٤ ألف دولار و١٦٣ ألف جنيه، ووصل فى الأسبوع الخامس إلى ٢١٨ ألف

جنيه و٦٣ ألف دولار، وفى نهاية الأسبوع السادس بلغت حصيلة مساهمات المواطنين المصريين والعرب ٢٦٣ ألف جنيه و٦٥ ألف دولار أمريكى. يومها خرجت «أخبار اليوم» تزف بشرى اقتراب تحقيق الأمل بقرب التوصل إلى مبلغ النصف مليون جنيه اللازمة لمحاولة انقاذ الطفل مؤمن.

وصباح يوم السبت الماضى اتصل فاعل خير وطلب معرفة المبلغ المطلوب حتى يكتمل النصف مليون جنيه، وبعد أن عرف الرقم استأذن فى الحضور إلى أخبار اليوم.

وبالفعل وصل فاعل الخير الذى استقبلته فى مكتبى وفوجئت به شابا فى الثلاثينات من عمره، رفض الحديث عن نفسه، وتحدث فقط عن مأساة الطفل وعن فرص الحديث عن نفسه، وتحدث فقط عن مأساة الطفل وعن فرص علاجه، ثم سلمنى شيكا بمبلغ ١٨٠ ألف جنيه لتكتمل بذلك تكاليف العلاج، واستأذن - بعد دقائق - فى الانصراف مع تكرار رغبته فى عدم نشر اسمه! واحترمنا رغبته، ولم ولن ننشر اسمه لأنه يفضل أن يقال أن «فاعل خير مصرى» ساهم بهذا المبلغ على أمل إنقاذ ابن بلده الطفل مؤمن.

كل ما أريد أن أعرف القراء به - وأرجو ألا يغضب - أن فاعل الخير الشهم النبيل هو أخ مسيحى الديانة. هذه هى مصر، وهذا هو شعب مصر الذى لا يعرف التعصب ولا يفرق بين الأديان السماوية.

.. والله محبة.



الموهبة هى الأصل

لاأعرف

ماذا كان يمكن أن تكون عليه حياتنا لولا وجود المحكمة الدستورية العليا، وأحكامها التى لا هدف من ورائها غير اصلاح ما أفسده «ترزية القوانين»؟!

إن هؤلاء الترزية يتزايد عددهم فى بلدنا، وتتضاعف ـ بالتالى ـ أخطاؤهم فى القانون الذى يتلاعبون بنصوصه، ومواده، ومبادئه، وروحه، كما يحلو لهم!

أصدرت المحكمة الدستورية العليا ـ برئاسة المستشار عوض المر ـ حكما أكدت فيه أنه لا قيود على

الإبداع: علميا أو أدبيا أو فنيا أو ثقافيا. وأضافت المحكمة قائلة: «إن الإبداع هو موقف حر واع يتناول ألوانا من الفنون بعيدة عن التقليد والمحاكاة، وهو عمل ذهني وجهد خلاق سواء كان ماديا أو حركيا.. لا يقتصر على المبدع بل يتعداه إلى آخرين ليكون مؤثرا فيهم».

جاء هذا التفسير فى حيثيات الحكم بعدم دستورية المادة «٥» والمادة «٥ مكرر» من قانون نقابات المهن التمثيلية والسينمائية والموسيقية التى لا تجيز التصريح لأعضاء نقابة المهن السينمائية أداء أعمال تدخل فى اختصاص نقابة المهن التمثيلية إلا بعد الحصول على ترخيص وأداء ٢٠٪ من أجورهم وإلا عوقب العضو بالحبس والغرامة بدون حد أقصى!

وليس خافيا على أحد أن هذا الحكم جاء بعد سلسلة المهازل التى قام بها أنصاف الموهوبين ممن كانو يحتلون مناصب قيادية فى تلك النقابات الفنية، ضد أصحاب المواهب من الفنانين والمبدعين.

فمازلنا نتذكر كيف قام هؤلاء الموظفون بسحب مخرجين كبار إلى مجالس التأديب، تمهيدا لسحبهم بعد ذلك إلى ساحة المحاكم لا لشئ إلا لأنهم قاموا

بإخراج مسرحيات، فى حين أن المسموح لهم به ـ بحكم هذا القانون المشبوه ـ هو الإخراج السينمائى فقط! ومازلنا نتذكر ـ أيضًا ـ كيف طارد أنصاف الموهوبين أصحاب المواهب الحقيقية، الذين تتخاطفهم السينما والمسرح والإذاعة والتليفزيون، واستصدروا الأحكام ضدهم لمزاولتهم «المهنة» بدون ترخيص! تماما كما نتذكر كيف أقامت النقابات الفنية الدنيا ولم تقعدها إلا بعد نجاحها فى القبض على الفنانين العرب والأجانب، ومعاقبتهم، وتغريمهم المبالغ الطائلة.. عقابا لهم على حضورهم إلى مصر وتقديم فنهم الراقى فى ملاهيها وحفلاتها وأفلامها ومسلسلاتها التليفزيونية والإذاعية.. بدون ترخيص!

لم يكن فى استطاعة أنصاف الموهوبين ـ الذين سيطروا على مقاعد مجالس النقابات الفنية ـ أن يفعلوا ما يفعلونه ضد الموهوبين الحقيقيين لولا ترزية القوانين الذين جاءوا بهم وفصلوا لهم قانونا عجيبا وغريبا يسمح لهم بافتراس أصحاب المواهب، ومطاردتهم، ومنعهم من العمل.. حتى تخلو ساحة الفن والإبداع فى مصر وتصبح مقصورة على معدومى المواهب الذين لا عمل لهم ولا موهبة ولا قبول لدى الجمهور!

إذا كان حكم المحكمة الدستورية جاء لإلغاء المادة رقم «٥» من القانون المشبوه،.فكم أتمنى أن يصدر - قريبا جدا - حكم ثان بإلغاء جميع مواد ونصوص قانون النقابات الفنية الذى لا هدف منه غير مطاردة الموهوبين، وإبعاد المبدعين، وإرهاب الفنانين الذين يحترمون أنفسهم!

ما معنى عدم السماح لفنان بالعمل إلا إذا كان عضوا فى النقابة؟! ألم يسمع هؤلاء السادة عن الفنان المستقل الذى يفضل عدم الانتماء إلا لفنه وحده، ويرفض الانتساب لحزب من الأحزاب أو لنقابة من النقابات؟!

ما معنى أن يساق الفنان إلى السجن لأنه قبل الغناء أو التمثيل دون الحصول مسبقا على موافقة مجلس النقابة؟! مالها النقابة بعمل الفنان الذى لولا موهبته وحدها لما طلبه أحد للغناء أو التمثيل؟! إن اقبال الجمهور على المطرب أو مشاهدة الممثلة يرجع إلى مواهبهما الفنية وليس هناك علاقة - كما أتصور - بين الموهبة ورقم العضوية فى النقابة الفنية!

وما معنى - أيضا - أن يمنع مخرج مسرحى كبير من إخراج فيلم سينمائى بحجة أنه لا ينتسب إلى نقابة

السينمائيين.. مثلا؟! أخشى ما أخشاه أن يأتى اليوم الذى يمنع فيه الفنان عادل إمام من تمثيل دور «تراجيدى» بزعم أنه تخصص فى تمثيل الأدوار الكوميدية فقط!

هذه العنجهية الفارغة.. أن الأوان - الآن - للتخلص منها، حتى تعود ساحة الفن فى مصر إلى ما كانت عليه من قبل، مفتوحة أمام كل من يرى أنه يجيد الغناء أو التمثيل أو العزف بصرف النظر عن عضويته فى النقابة أو استقلاله عنها، وبلا تفرقة بين موهوب مصرى أو عربى - أو حتى أجنبى - مادام هناك فى مصر من يحب سماع صوته، أو يستمتع بتمثيله فى السينما.. أو على خشبة المسرح.

إن عضوية النقابة يمكن أن تكون ضرورية لمن يزاول مهنة الطب أو المحاماة أو الهندسة أو غيرها من المهن التى تشترط درجة علمية وأكاديمية معينة حفاظا على أرواح ومصالح المواطنين، لكننا لم نسمع عن مواطن فقد السمع - مثلا - بسبب ضجيج وزعيق أحد المطربين، كما لم نقرأ عن مواطن أصيب بالسكتة القلبية - فجأة - كرد فعل لتمثيل وأداء أحد هواة التمثيل من غير المؤهلين!

إن الفنان - أى فنان - لن يجد القبول من الجمهور ما لم يكن موهوبا بالفعل.. ولديه ما يبحث عنه المشاهد أو المستمع.

إن الجمهور وحده وليس مجلس النقابة - هو الذى يملك حق الاعتراف بموهبة هذه الممثلة، وعبقرية هذا المخرج، وإعجاز تلك المطربة، فيرفعهم - حبا وإعجابا وإقبالا - إلى عنان السماء، كما أن الجمهور هو وحده - أيضا - الذى يملك القضاء على انصاف الموهوبين. بابتعاده عنهم، وعن المسخ الذى يقدمونه فوق المسرح أو على الشاشة الكبيرة والصغيرة.

إن الموهبة - كما نعلم - هى وحدها التى تخلق الفنان المبدع.. وبالتالى فيجب حمايتها من إرهاب مجالس «أنصاف الموهوبين» وقانونهم المعيب.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

٥ فكـــــرة

بمليار دولار!

ثار جدل كبير حول أرباح البنوك، وهل هى حلال أو حرام؟ ولأن «الفاضى يعمل قاضى» - كما يقولون - فقد تطوع كثيرون للإفتاء بما لا علم لهم به. ليس هذا فقط بل إن هناك من لم يتورع عن مهاجمة كل من قال رأيا ينفى عن هذه الأرباح شبهة الربا الحرام. وكلنا نتذكر كيف هوجم الإمام الأكبر شيخ الجامع الأزهر فضيلة الأستاذ الدكتور محمد سيد طنطاوى لا لشئ إلا لأنه أكد أن معاملات البنوك العادية هى الأقرب إلى الإسلام من تلك التى تطلق على

نفسها اسم: المصارف الإسلامية.

كان يمكن أن يستمر طويلا هذا الجدل العقيم حول شرعية أرباح البنوك العادية، لولا أن بعض الأذكياء - الذين يعشقون الحياة الدنيا بكل ذرة فى عقولهم وقلوبهم - استغلوا هذه القضية لتحقيق خبطة العمر بالنسبة لنشاطهم التجارى والاقتصادى. فابتدعوا ما يسمى «بالمصارف الإسلامية»، وأشاعوا فى كل مكان وعبر كل أجهزة الإعلام المسموعة والمقروءة والمرئية أن مصارفهم وحدها هى التى تطبق تعاليم الإسلام وتلتزم بمبادئ وأصول الشريعة، وأنه ليس هناك عائد ثابت ومضمون للودائع، وإنما هى مشاركة ومرابحة بين الممول والبنك، وما يقع على الثانى يقع أيضا على الأول، هذه هى التجارة الحلال، بعكس الربا الحرام الذى زعم هؤلاء الشطار أن البنوك العادية تمارسه بدليل أنها تتلقى من المودع مالا، ثم تحدد لصاحبه الفائدة التى تجود بها عليه بعد فترة معينة، بصرف النظر عما إذا كان المال المودع استخدم فى تجارة حققت أرباحا أو فى مضاربات فى البورصات لم تحقق سوى الخسائر!

تحت هذا الزعم تم افتتاح العديد من تلك البنوك فى

مصر، ولم يعد خافيا على أحد - الآن - أن هذه المصارف التى تطلق على نفسها صفة: الإسلامية، لم تفعل أكثر مما تفعله البنوك العادية، ولكن لحساب أصحابها والشلل المستفيدة منهم، وليس لحساب أصحاب الأموال الأصليين من بسطاء المصريين.

فليس سرا أن هذه البنوك تتلقى الأموال لتودعها فى بنوك عادية أمريكية وأوربية تدين بالمسيحية واليهودية والبوذية، ويكون الاختيار تبعا لمن يعطى فائدة أكثر!

المهم.. أن فضيحة البنوك المسماة بالإسلامية ليست قضيتنا اليوم، فهناك فكرة أريد طرحها على نفس هؤلاء الأذكياء ليكسبوا منها مئات الملايين كما سبق أن كسبوا من وراء مصارفهم المسماة بالإسلامية.

الفكرة تتلخص فى الآتى:

هناك جدل واسع النطاق بين الناس فى جميع الدول العربية - من المحيط إلى الخليج - حول تحريم الفنون - كل الفنون - باعتبارها رجس من عمل الشيطان، لابد من منعه ورجم كل من يمارسه: تمثيلا، أو رسما، أو تلحينا، أو غناء.

ولا يخفى علينا أن أزمة البطالة - المنتشرة بين

الكبار والصغار - شجعت الكثيرين من العاطلين (الفاضيين) على أن يعملوا (قضاة) يتطوعون بتقديم الفتاوى لمن يطلبها ولمن لا يطلبها.. فى أمور الدين والدنيا! وما أغرب ما سمعناه ونسمعه. فهناك من يرى ضرورة إغلاق دور السينما، وحرق مراسم الفنانين التشكيليين، وتحويل المسارح إلى أماكن لإنتظار السيارات، مع التشديد على الآباء والأمهات لإلقاء الراديو والتليفزيون من أقرب شباك!

وتماشيا مع هذا التحريم والتجريم، يمكن للأذكياء - إياهم - أن يكرروا نفس خديعتهم - التى ابتكروها لسرقة أموال المودعين - وذلك عن طريق إطلاق صفة «الإسلامية» على القنوات الفضائية التليفزيونية التى يمكن أن تستقبلها مئات الملايين من المسلمين فى كل قارات الكرة الأرضية مقابل دفع اشتراك بالدولار.

المعروف أنه يوجد رفض شديد - هنا وهناك - لما تبثه القنوات الفضائية من أفلام خليعة، وبرامج أباحية، ومساخر وقلة أدب لا حصر أو حدود لها تدخل البيوت من خلال قنوات الدش: الإيطالية والفرنسية والأمريكية والتركية. إلى آخر الجنسيات.

ومع تزايد هذا الرفض والدعوة إلى إغلاق الأجواء

فى وجه هذا الكفر وتلك الأباحية المستوردة، يستطيع الأذكياء - إياهم - أن يعلنوا للأمتين العربية والإسلامية أنهم جاءوا «بالمعجزة» التى تحقق مشاهدة القنوات الفضائية التى تلتزم بتعاليم الدين الإسلامى وشريعته، وتمنع - بالتالى - تسلل القنوات الأخرى «الكافرة» و«الفاسدة» إلى بيوت المسلمين الأتقياء!

والأمر - ببساطة شديدة - لا يحتاج إلى معجزه أو دياولو.. وإنما يحتاج - فقط - إلى بعض الفهلوة، وبعض النصب، وبعض الاستهبال، وبعض الاستخفاف بعقول الناس..

وكلها صفات متوافرة فى تلك الجماعة من الأذكياء.

المطلوب فقط من هؤلاء الذين يستخفون بعقولنا والطامعين فى أموالنا، أن يكرروا ما سبق أن فعلوه من قبل عندما الصقوا صفة «الإسلامية» على بنوكهم، فتدفقت عليها أموال المودعين المخدوعين.

الأمر لا يحتاج إلى أكثر من إطلاق كلمة: «الإسلامية» على القنوات التليفزيونية الفضائية، الحالية والمرفوضة من البعض حتى تتغير النظرة إلى تلك القنوات من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار.

ولن تكون هناك حاجة إلى إنشاء قنوات تليفزيونية جديدة، فالقنوات الحالية ـ من أمريكية إلى أوربية إلى تركية إلى آسيوية ـ فيها الكفاية، وكل المطلوب هو ـ كما قلت من قبل ـ تغيير الأسماء الأصلية وإلصاق الهوية الدينية على تلك القنوات، فتصبح كالآتى:

■ قناة (Art) الإسلامية للرقص الشرقى والاستعراضى.

■ قناة (M-tv) الإسلامية للأغانى والرقص الغربى الحديث.

■ قناة (Hbb) الإسلامية للمسلسلات والأفلام التركية.

■ قناة (Star movies) الإسلامية للأفلام الأجنبية.

■ قناة (Show) الإسلامية للأغانى العثمانية.

■ قناة (America plus) الإسلامية للمسلسلات الأمريكية الساخنة.

■ قناة (Absat) الإسلامية لعرض أحدث صيحات بيوتات الأزياء الفرنسية للزى الإسلامى.

■ قناة (Music Now) الإسلامية لموسيقى «البوب».

■ قناة (Polsat) الإسلامية لعرض الأفلام للبالغين.

■ قناة (Raitre) الإسلامية لعرض أحدث التقاليع الإيطالية.

و.. و.. إلى آخر قائمة القنوات الفضائية التى تقدم - حاليا - برامج يرفض كثيرون استقبالها فى بيوتهم خوفا على أولادهم وبناتهم من هول ما تقدمه وخطورة ما تعرضه، ولكن الأمر سيختلف حتما بمجرد طبع أكليشيه: «إسلامية» على القنوات التى ستبثها، لتصبح مباحة ومتاحة فى كل بيت من بيوت أمة المسلمين.. ليختاروا منها ما يعجبهم لاستقباله على الشاشة الصغيرة مقابل «الجعل» الشهرى أو نصف السنوى أو السنوى الذى سيدخل خزانة الأذكياء الشطار الذين أثبتوا - من قبل - قدرتهم على قلب الحلال إلى حرام، ولا مانع - الآن - من قلبهم الحرام إلى حلال!



إنها فكرة لا فضل لى فى اختراعها أو ابتكارها، فهذا حق محفوظ للسادة الأذكياء إياهم.

أما دورى الوحيد فهو مجرد اقتراح تطبيق نفس

بدعة البنوك الإسلامية على القنوات التليفزيونية الفضائية، ومن المؤكد أنها ستحقق أرباحا خيالية لأصحابها، كما أن هناك من بين الأساتذة «العلماء» من سيسارع ويفتى «بشرعية» هذه القنوات التليفزيونية، و«عدم شرعية» القنوات الأخرى المنافسة!

٦ خريجو مدرسة المشـــــاغبين

يبدو أن «مدرسة المشاغبين» قد حققت الهدف من ورائها ، بدليل عشرات ومئات الآلاف الذين تخرجوا فيها دفعة بعد أخرى. فالصغير لم يعد يحترم الكبير، والإبن لا يلتزم بنصائح الأب، وتلميذ - الاعدادى والثانوى والعالى - يفعل كل شئ وأى شئ بهدف واحد هو : السخرية من المدرس والتطاول على الناظر، حتى يكسب إعجاب وتصفيق زملائه من التلاميذ والتلميذات !

الذى يقرأ ما يكتب فى الصحف يرى العجب

العجاب كأمثلة صارخة لهذا الخلل الذى اصبح يمثل ظاهرة مصرية .. شئنا أم أبينا.

لن أذهب بعيدا، ولن أنظر حولى بحثا عن أمثلة لهذا الخلل المخيف لكل ماكنا نحترمه، ونجله، ونحرص عليه.. من القيم والمبادئ وأبرزها احترام الجاهل للعالم، وتوقير الصغير للكبير. فالأمثلة ـ كما قلت من قبل ـ كثيرة ومتعددة وأصبحت ـ بحق ـ تمثل ظاهرة خطيرة ومرفوضة فى نفس الوقت.

من بين هذه النماذج التى لفتت نظرى نموذج فج لإنسان لايتورع ـ فى سبيل فرض رأيه ـ عن التطاول على من نتخذ منه المثل الأعلى لكل ما يتصل بأمور ديننا ومقدساتنا.

القصة ـ باختصار شديد ـ أن «أخبار اليوم» بدأت فى الدعوة إلى مناقشة قضية التبرع بالأعضاء ونقلها وزرعها فى أجسام أخرى فى أمس الحاجة إليها.

وبداية فإن القضية ليست سهلة، وتحتاج أولا إلى الاجابة عن عدة أسئلة بالغة الأهمية، يستحيل تركها لمن لا علم لهم ولا خبرة أو دراية بما يجيبون عنه أو يتطوعون بالإفتاء فيه.

السؤال الأول والمهم هو :

ما حكم الدين فى التبرع بالأعضاء بعد الوفاة ؟
وهل يجوز شرعا نقل الأعضاء من الحى إلى الحى ؟

وكان من البديهى أن يجيب عن هذا السؤال الإمام الأكبر شيخ الجامع الأزهر ومفتى الديار المصرية السابق .. فضيلة الأستاذ الدكتور محمد سيد طنطاوى.

وبالفعل .. أدلى فضيلته بتصريح إلى «أخبار اليوم» أكد فيه : أن المسألة الخاصة بنقل الأعضاء واضحة من الحى إلى الحى على سبيل التبرع المطلق الذى يقره الأطباء جائز شرعا، وهو لون من ألوان الإيثار الذى مدح الله به أضحابه بقوله تعالى : «ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة».

وعن الجزء الثانى من السؤال أجاب فضيلة الإمام الأكبر بقوله : «يجوز نقل الأعضاء من الميت إلى الحى وذلك بوصية من الميت قبل وفاته أو بموافقة كتابية من ورثته» .

ولم يكتف فضيلته بذلك وإنما فاجأنا بالاعلان عن تبرعه هو شخصيا بكل أعضائه الصالحة لمن يحتاجها

بعد عمر طويل بإذن الله.

الذين يحترمون الكبير، والذين يعرفون قدر أنفسهم وحجم علمهم بأمور دينهم، عليهم أن يأخذوا بهذه الفتوى التى يتحمل إمامنا الأكبر مسئوليتها . وحتى لو كان لأحد هؤلاء رأى آخر، فعليه أن يطرحه بكل أدب وكل احترام لرأى وفكر الإمام الأكبر شيخ الجامع الأزهر، ولكن المذهل أن أحدهم - يعمل بالطب .. على ما يبدو - ولم يسبق لنا أن سمعنا شيئا عنه أو عن خبرته العلمية والطبية - ناهيك عن خبرته الدينية والفقهية - ورغم ذلك كتب مقالا ندد بما قاله فضيلة الإمام الأكبر، وشكك فى رأيه ، وطعن فى فتواه .. بسهولة وصفاقة وبجاحة لايحسد عليها !

أفهم أن يقول هذا الطبيب رأيه فى تخصصه وأن يركز على الآثار الطبية والصحية التى يمكن أن تحدث نتيجة نقل الأعضاء، كاعتراض من جانبه على هذه العمليات، ولكن غير المعقول أن يترك هذا الطبيب تخصصه - إن كان يملك بالفعل الشهادات والدرجات العلمية الدالة على هذا التخصص - ويتفرغ للتشكيك فى رأى الإمام الأكبر، ويدلى بأفكاره وآرائه الدينية بعد أن ارتدى عمامة الوعظ وتوهم أنه الأحق بالإمامة من

فضيلة الدكتور محمد سيد طنطاوى !

ألم أقل لكم أن مدرسة المشاغبين أفرخت الآلاف من أغرب وأردأ الخريجين ؟!

ونعود إلى القضية الأساسية لنطرح السؤال الثانى: هل يمكن انتزاع عضو من جسد إلى آخر قبل أن يكون هذا المتبرع قد أسلم الروح إلى بارئها فعلا وقطعا ونهائيا ؟».

الإجابة : لا وألف لا.

فالمؤيدون والمعارضون للتبرع بالأعضاء متفقون معا على ضرورة أن يثبت موت المتبرع قبل أن يسمح لمشرط الجراح بالاقتراب من الجسد المسجى.

وكما طالبنا بسماع رأى الإمام الأكبر فى «جواز» أو «عدم جواز» نقل الأعضاء من الناحية الدينية والشرعية، فعلينا أن نترك تحديد شروط ثبوت حالة وفاة المتبرع للثقات من علماء الطب الذين حصلوا على التخصص العالمى والمتميز.

إننى كما قلت - أشارك زميلى وصديقى الأستاذ وجيه أبو ذكرى - مدير تحرير «الأخبار» - فى مخاوفه من احتمالات قيام تجارة للأعضاء البشرية يتولاها

ضعاف النفوس وقليلو التربية .. من خريجى مدرسة المشاغبين.

فوجيه أبو ذكرى لم يرفض نقل الأعضاء إلا لتخوفه من احتمال حدوث أحد أمرين :

الأول : أن تنقل الأعضاء من أجساد لم يثبت موتها، وهذه جريمة عظمى.

والثانى : أن يتاجر ضعاف النفوس بالأعضاء واللحوم البشرية.

هذه الاحتمالات المفزعة يمكن - فى تصورى - منعها عن طريق التوصل إلى التشريع القانونى - والعلمى - الحاسم والحازم ، الذى لا يترك ثغرة واحدة يمكن لخريجى المدرسة الكريهة التسلل من خلالها، والاتجار فى اللحوم البشرية.

لدينا - لحسن الحظ - علماء وأطباء عظام، يمثلون الأغلبية، وهؤلاء يمكنهم بكل سهولة التصدى لزملائهم خريجى مدرسة المشاغبين، وإيقافهم عند حدودهم، وإخراسهم بما يحدده العلم والطب من شروط ومعالم الوفاة المجمع عليها بين علماء الدين وعلماء الطب،

ولدينا، أيضا، أساتذة قانون عظام - تحت القبة

وخارجها - الذين بحكمتهم وثقافتهم وسعة اطلاعهم، يستطيعون أن يقفوا - بنصوص القانون - ضد تجار اللحوم البشرية.

إن ثقتنا كبيرة فى أساتذة القانون الذين سيسند إليهم دراسة التشريع المنتظر وتنقيته، وتوضيحه، وسد ثغراته، وهذه الثقة تعطينا الأمل فى سهولة التوصل إلى قانون جامع ومانع، يطمئن المعارضين لعمليات نقل الأعضاء ويطمئن أيضا المؤيدين لها.

إن القضية أكبر بكثير من أن يوافق عليها البعض أو يرفضها البعض الاخر. تماما كما أنها - أى القضية - ليست مجرد إصدار حكم بتحريم نقل الأعضاء بزعم أن هذه العمليات ضد الدين وضد الشريعة، وبالذات عندما يصدر هذا الحكم من غير المتخصص فى الدين، وغير المتبحر فى علوم الشريعة . القضية - فى رأيى - تعتبر مسألة حياة أو موت بالنسبة للألوف والملايين من البشر الذين يعيشون على أمل النجاة من الموت - الذى يهددهم بين لحظة وأخرى - ويمكن بواسطة إجراء عملية زرع عضو سليم مكان آخر عليل أن يبتعد عنهم شبح الموت وتمتد أعمارهم - بإذن الله - سنوات عديدة قادمة.

إن تحقيق هذا الأمل الكبير - للملايين المرضى الذين هم أشبه بالموتى - يتطلب من أصحاب الرأى المعارض من أجل المعارضة فقط أن يعيدوا النظر فى اعتراضاتهم ، تماما كما أن الذين يعارضون من أجل الصالح العام، ويتخوفون من عدم وجود ضمانات تقطع الطريق على تجار اللحوم البشرية - وعلى رأسهم الزميل وجيه أبو ذكرى - من حقهم أن تطرح أمامهم كل الأدلة ونصوص القانون التى تطمئنهم على استحالة حدوث مايخشونه ويتخوفون منه من خلال تشريع بلا ثغرات وبلا عيوب.



نريدهـــا..

تجارية!.

مازلت عند رأيى فى أن المشاهد يقبل على «الأصل» أكثر من اقباله على مشاهدة «النيجاتيف» . فالمحطة الفضائية الخليجية - التى قامت بإجراء استفتاء فى الكويت ونشرته كإعلان فى الصحف هناك دليلا على انتشار شعبيتها - تقدم الأفلام المصرية، والمسلسلات المصرية، واللقاءات مع المفكرين والفنانين والعلماء والأدباء المصريين. وعلى فرض أن برامج هذه المحطة الفضائية تلقى - حقيقة - هذه «الشعبية» التى أعلنت عنها ، فهذا يؤكد أن السبب هو

الانتاج المصرى أولا وليس آخرا . وتماشيا مع هذه الحقيقة فإننى أدهش مما يقال عن انصراف المشاهد العربى - فى الخليج أو فى بعض الدول العربية - عن مشاهدة ما تقدمه القناة الفضائية المصرية . فكيف يعقل أن يقبل هذا المشاهد على «النيجاتيف» ولا يتمسك «بالأصل» ؟!

لاشك أن هناك خطا ما. وليس الخطأ فيما تقدمه قناتنا الفضائية، بقدر ما هو واضح فى كيفية وأسلوب هذا التقديم. لا يكفى - فى تصورى - أن تحشد قناتنا الفضائية بعض الأفلام والمسرحيات القديمة التى سبق للمشاهد مشاهدتها ألف مرة ومرة، حتى نتوهم أن المشاهد «سيتسمر» أما شاشتها ، ويستمتع بما تقدمه قبل وبعد هذه الأفلام والمسرحيات والمسلسلات ! ولا يكفى - فى رأيى - أن يقال إن قناتنا الفضائية المصرية هى قناة «دولة» وليست قناة «تجارية» حتى نتوقف عن نقد سلبيات هذه القناة. فمن الواضح أن قناتنا الفضائية لا تقدم جديدا فكل برامجها هى مختارات مما تعرضه قنوات التليفزيون للمشاهد المحلى.

وهذا وحده يفقد القناة الفضائية بريقها ونجاحها وانتشارها. فمع انتشار أجهزة الاستقبال المتطورة،

ومع دخول الايريال المعروف باسم «الدش» إلى معظم المنازل والفنادق والأندية فى الدول الخليجية والأوربية، أصبح من السهل على المشاهد استقبال قنوات التليفزيون المصرى الواحدة بعد الأخرى، أن لم يكن اليوم .. فغدا . وفى هذه الحالة سيجد المشاهد برامجنا كاملة أمامه، وليس مجرد مختارات قليلة منها، ودون حاجة إلى دفع اشتراك مالى مقابل هذه المختارات التى تفرض عليه.

ولا أعنى بكلامى هذا الغاء القناة الفضائية المصرية، ولكننى ـ على العكس من ذلك، أطالب بالإبقاء عليها بشرط أن يعاد النظر فورا فيما تقدمه هذه القناة. والأهم من ذلك هو ضرورة الاقتناع بأننا نقدم قناة فضائية «تجارية» بالدرجة الأولى.

لقد أصبحت كل شبكات التليفزيون فى كل دول العالم ـ ماعدا دول العالم الثالث طبعا ـ ملكا لشركات القطاع الخاص سواء شئنا أو أبينا ـ فى دول عالمنا الثالث ـ فإن الحكومات ستضطر إلى رفع يدها عن أجهزة الاعلام ـ صحافة وإذاعة وتليفزيون ـ وتتركها للقطاع الخاص أن لم يكن اليوم فخلال سنوات قليلة قادمة على الأكثر. ومصر ـ كدولة رائدة فى العالم

الثالث ـ أمامها فرصة كبيرة للمضى قدما تجاه هذا الهدف الذى لا مفر منه مهما رفض البعض أو عاند أو كابر !

فلدينا ـ الآن ـ القناة الفضائية التى صرفنا عليها الكثير . وما أسهل أن تدار هذه القناة بعقلية «رجل الأعمال» الذى يعرف كيف يعرض سلعته وكيف يحقق عائدا مجزيا من وراءانتشارها. إن السلعة الجيدة تجد من يشتريها بسهولة ، ومن لايستكثر ثمنها. وهذا ما تفعله كل شبكات التليفزيون فى العالم كله. فكل شبكة تنافس غيرها فى كيفية ابهار المشاهد وجذبه إليها ببرامجها وبنشرات أخبارها وبمقدمى هذه النشرات.

وهذا ما حاولت القناة الفضائية الخليجية أن تفعله وهى تنافس قناتنا الفضائية المصرية. كل ما فعلته القناة الخليجية أنها حولت الملايين إلى مكتبها فى القاهرة لشبراء مئات من الأفلام والمسرحيات والمسلسلات المصرية الجديدة والتى لا ينتظر عرضها فى التليفزيون المصرى قبل سنوات وسنوات . كما انتشر مقدمو ومقدمات القناة الخليجية يطرقون أبواب فنانينا وفناناتنا وكتابنا ومفكرينا لإجراء أحاديث معهم فى برامج سريعة ومنتشرة على مدى ساعات الارسال

الطويلة.

والأهم من هذا كله أنها تقدم نشرة أخبارية عالمية بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى . والمذهل أن المملكة العربية السعودية هى التى تمتلك هذه المحطة الفضائية. وكلنا نعرف الرقابة الشديدة جدا المفروضة على ما تقدمه قناتا التليفزيون السعودى، ولكنها بالنسبة لقناتها الفضائية «التجارية» - والتى تبث ارسالها من لندن سمحت بعرض كل ما ترفض عرضه على المشاهد داخل السعودية !

والسؤال الآن هو : «إذا كانت السعودية تدير محطتها الفضائية بعقلية «تجارية» فهل كثير على مصر أن تكون لها قناة فضائية «تجارية» هى الأخرى؟!»



لقد سمعت أن هناك وقفة مع ما تقدمه القناة الفضائية المصرية، بحيث يعاد النظر فى برامجها وفى نشرة أخبارها وفى برامج «الكراسى» التى لم يحاول تليفزيوننا المصرى التخلص منها منذ إنشائه وحتى يومنا هذا. وكم أتمنى أن يضاف إلى هذا التغيير الشامل فى البرامج تغيير آخر أهم بكثير من الأول،

وأعنى بذلك أن نتخلى عن الوهم القائل بأن هدف القناة الفضائية هو إعطاء الفرصة للمشاهد خارج الحدود «للاستمتاع» بمشاهدة ما «يستمتع» به المشاهد داخل الحدود ! فمن المبالغ فيه أن نتصور أن ما نراه فى التليفزيون المصرى هو «غاية المراد من رب العباد» ! وهذه قضية أخرى.

كلمة أخيرة أهمس بها فى إذن المسئول عما تبثه قناتنا الفضائية:

«أرجوك .. لاتشغل بالك بمتعة المشاهد داخل مصر.

فهو سيشاهد برامج التليفزيون حتى ولم لم تعجبه لأنه - حتى هذه اللحظة - لا يجد غيرها ! المهم - الآن - أن نبحث عن كيفية جذب المشاهد خارج مصر مادمنا نريد أن تكون لنا قناة فضائية .

وما أسهل تحقيق هذا الانتشار ببعض الابتكار والكثير من الابهار.»



كلنا فى الهم

.. رقابة !

لسنا وحدنا الذين نشكو من الرقابة على ما نسمعه ونشاهده. الغالبية العظمى من دول العالم الثالث تعانى هى الأخرى من هموم الرقابة، ومن ضيق أفق الرقباء، وربما أكثر بكثير من معاناتنا فى مصر. يكفى أننا نتمتع بحرية الصحافة، وحرية الكتابة، ولم يعد هناك أى قيد على ما نكتبه غير القيد الذى يفرضه الضمير على صاحبه حامل القلم.

فى القناة الفضائية الأردنية شاهدت تمثيلية فكاهية تدور أحداثها حول ما يعانيه المبدعون والفنانون من

تعنت الرقابة الأردنية فى بحثها وتمحيصها فى كل كلمة تكتب، وكل مشهد يعرض، وكل رأى يسمع! وما أكثر المشاهد الطريفة التى أضحكتنى فى هذه التمثيلية الناقدة اللاذعة.

مشهد يضم السيد الرقيب بمنظره الكاريكاتورى المضحك، الذى يتوهم أنه [العالم] بكل شئ وأى شئ ، و [الفاهم] كما لا يفهم أحد غيره ، و [الأمين] على ضمير الشعب ، و [المفسر] الأوحد لكتب الأديان السماوية وغير السماوية، و [السياسى] الداهية الذى يحافظ على دعم وتقوية العلاقات مع الدول الشقيقة ويحبط محاولات الكتاب والفنانين الأردنيين لضرب هذه العلاقات والإساءة إليها!

السيد الرقيب جالسا داخل غرفة مكتبه، ويدخل عليه أحد المخرجين ومعه نجمة المسلسل التليفزيونى. ونفهم من الحوار أن الرقيب طلب استدعاءهما لمناقشتهما فى سيناريو المسلسل قبل الموافقة على بدء تصويره.

· وما أغرب الحوار - الذى سمعناه بين الرقيب وضيفيه . لقد بادر الرقيب بالاعتراض على إسم المسلسل لأنه يحمل كلمة (مناجاة) لأن هذه الكلمة يفهم

منها أن هناك قصة حب بين رجل وامرأة ، وهذا لا يمكن السماح بفهمه أو عرضه ! وحتى يظهر الرقيب فى صورة المتفهم والمتفتح فقد قرر الاحتفاظ بكلمة مناجاة - لاسم المسلسل - بشرط إضافة كلمات أخرى ليصبح الاسم : مناجاة القمر للشمس ! واضطر المخرج المسكين إلى الموافقة على التغيير بلا تردد لأنه لا يملك - بالطبع - «ترف» التردد، فما بالك «بجريمة» الاعتراض ؟!

ومرة أخرى يثور الرقيب عندما قرأ المخرج تفاصيل المشهد الأول. فوجئ الرقيب بأن المشهد يبدأ بظهور البطل والبطلة جالسين فى شرفة ويتناجيان تحت ضوء القمر !

اعترض الرقيب على تلك [الاباحية] غير المعقولة ، ولم يستمع إلى المخرج البائس الذى سارع مؤكدا له أنه ليس فى مناجاة زوج لزوجته ما يحرّمه الشرع أو الدين أو التقاليد أو العادات !

وثار الرقيب ثورة عارمة لأن المخرج - الجاهل بالأديان والعادات والتقاليد - يحاول أن يفهمه ما يفهمه بالفعل ! قال الرقيب : [لا يهمنى أن البطل - فى المسلسل - هو زوج البطلة المهم أنه - فى الحقيقة -

غريبين عنها فكيف تجمع بين غريبين فى خلوة غير شرعية ؟!!] . ولم ينتظر الرقيب سماع رأى المخرج وإنما سارع طالبا منه تغيير المشهد بحيث يضم شخصا ثالثا يراقبهما لأن القاعدة المتعارف عليها تقول : إنه ما اجتمع رجل وامرأة إلا كان الشيطان ثالثهما!

ولم يكتف الرقيب بفرض تواجد شخص ثالث فى المشهد، وإنما فرض - أيضا - على السيناريو أن تظهر خادمة طوال دقائق المشهد إلى جانب الزوج والزوجة ، بحجة أنها تقوم بغسل وتنظيف زجاج الشرفة، وتطرد بذلك [الشيطان] الذى لا مفر من تواجده مادام هناك الاجتماع الذى يضم رجلا وإمرأة ! وحتى يضمن الرقيب عدم الايحاء للمشاهدين بأن [الشيطان] يمكن أن يلعب دورا ما فى خيالهما ، فقد أصر على أن تركز الكاميرا - طوال دقائق المشهد - على نظرات الخادمة التى تتابع كل كلمة - وكل حركة - تصدر عن بطلى المسلسل ؟

ولم تستطع الممثلة المرشحة لبطولة المسلسل الاحتفاظ بهدوء أعصابها أكثر مما تحملت وصبرت. فوجئنا بها تحتج وتعترض على هذا الرقيب الذى

أعطى لنفسه الحق فى تغيير سيناريو المسلسل كما يحلو له، وبلا اعتراض من المخرج الذى لا يملك حولا أو طولا أمام أوامر وقرارات السيد الرقيب ! فوجئنا بها تقول للرقيب:

- [كيف تطلب ظهور خادمة لدى بطلى المسلسل، فى حين أن الأحداث نفسها فى قصة المسلسل تعطى الانطباع - للمشاهد - بأنهما ، أى بطلى القصة، من الفقراء وليس فى إمكانهما استخدام خادمة تتقاضى أكثر من راتبيهما ؟!].

ولم يهتم الرقيب بهذا الاعتراض من جانب بطلة المسلسل، ونظر إلى المخرج الذى سارع بالأخذ برأى الرقيب وأدخل التعديل المفروض والذى ينسف ما سبق للسيناريو التأكيد عليه !

ولم تنته اعتراضات الرقيب على باقى مشاهد المسلسل، فقد سمعناه يعترض على ملابس أبطال المسلسل لأنها لا تتفق مع ذوق المشاهدين الأشقاء فى دول شمال أفريقيا ! واعترض على كلمات يمكن أن يفهم منها أنها تسخر من الأثرياء، وبالتالى طلب الرقيب حذفها حتى لا تسئ إلى أخواننا فى دول الخليج ! كما ثار ثورة عارمة لأن الحوار - فى أحد

المشـاهد ـ يمكن أن يحمل تعريضـا بأخوتنا فى دول الفرانكفون فى قارة أفريقيا !

وهكذا .. لم يسلم مشهد واحد من عشرات المشاهد من التغيير والتعديل والتبديل ، ويتحول المسلسل ـ بعد الموافقة النهائية عليه ـ إلى أى شئ آخر لا علاقة له بالقصة الأصلية ولا بالسيناريو الذى جاء به المخرج إلى مكتب الرقيب !

وانتهت التمثيلية الساخرة التى لا أعرف كيف وافقت الرقابة الأردنية على عرضها ، والتى قدمت صورة ـ قد يكون فيها بعض المبالغة ـ عن مفهوم جهاز الرقابة فى دول العالم الثلاث، وبالذات فى الدول التى تقول إنها تحترم الرأى والرأى الآخر، وأن نظامها يأخذ بتعدد الأحزاب ويطبق الديمقراطية بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى!

ولهذا السبب قامت [أخبار اليوم] بحملتها المستمرة ضد سلبيات جهازى الرقابة المصرية بهدف إقناع أصحاب القرار بضرورة التدخل لوقف هذه السلبيات بعد أن تعددت وانتشرت وهددت ـ بالفعل ـ الابداع الفكرى والفنى معا.

إننا لا نطالب بإلغاء الرقابة، فوجودها ضرورة لابد

منها فى هذه المرحلة بالذات. ولكن الفارق شاسع جدا بين الموافقة على وجود الرقابة، واستمرارها بنفس مفهومها الحالى، وبنفس النوعيات التى تتولى تقييم الفكر والإبداع قبل السماح بعرضه أو منعه !

الفارق كبير بين وجود القانون الرقابى الذى يحدد متى يتدخل الرقيب، وكيف يتدخل، ومبررات هذا التدخل، وبين القانون المطاطى الذى يفصله الرقيب على مزاجه وعلى قدر ثقافته أو ضحالته، وتبعا لرأيه الشخصى المحدود والضيق !

والفارق كبير - أيضا - بين رقيب تخرج فى معاهد فنية عالية، ومتابع دائم لتاريخ وتطور المدارس الفنية فى العالم، وبين آخر كل قدراته ومؤهلاته أنه يحمل شهادة جامعية وربما كان من المؤمنين بأن الفن هو رجس من عمل الشيطان، وأن قدره أوصله إلى هذا المنصب لا لشئ إلا لمنع ومحاربة هذا الفن الشيطانى بالمقص .. وهذا أضعف الإيمان !

٩ عندما تكــون

الثروة .. نعمة !

للمرة الثانية - خلال سنة واحدة - أتيحت لى الفرصة لإجراء حديث مع صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة.

في المرة الأولى.. وكانت فى أعقاب انتهاء أزمة الخليج التى تحررت الكويت بعدها من الاحتلال العراقى - بهرت حقيقة بشخصية هذا الشيخ الذى وصفته - بعد اللقاء - بأنه اسهل مصدر معلومات بالنسبة للصحفى الباحث عن الخبر، المتشوق إلى الصراحة. والحسن النية فيمن يحاوره

ويسأله.

لم يصدم من أسئلتى. لم يدهش من محاولاتى لسماع رأيه الصريح فى أنظمة، وحكومات، وملوك، ورؤساء. ولم يتردد للحظة واحدة فى أن تكون ردوده مباشرة، وواضحة، ومفاجئة.. فى نفس الوقت!

وفى هذا كله.. أرى اختلافا كبيرا بين رئيس دولة الامارات العربية ومعظم رؤساء الدول الأخرى.

فمن المعتاد للصحفى الباحث عن إجراء أحاديث مع رؤساء الدول أو رؤساء الحكومات ـ العربية منها وغير العربية ـ أن يضطر إلى تحضير أسئلته مقدما.. ثم يسلمها إلى وزير إعلام تلك الدولة، الذى يقرأ تلك الأسئلة بعناية شديدة.. ويعطى لنفسه الحق فى أن يشطب بعضها، أو يغير من ألفاظها، قبل أن يعيدها إلى الصحفى بالموافقة النهائية عليها. ليس هذا فقط.. بل إن معظم الأحاديث الصحفية التى تنشرها الصحف وكأنها تمت بالفعل بين الصحفى ورئيس الدولة، هى فى واقع الأمر مجرد أسئلة مكتوبة بقلم الصحفى وقام مكتب وزير الخارجية أو مكتب وزير الاعلام بالرد عليها وإعادة تسليمها للصحفى لينشرها فى صحيفته بزعم أنه حصل على «حديث» مع رئيس

الدولة الذى قد لا يكون قد قرأ الأسئلة وبالتالى لم يرد عليها!

رئيس دولة الامارات العربية - الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان - ليس من هؤلاء الملوك والرؤساء الذين يتركون لغيرهم بأن يقولوا - بلسانه - ما لم يقله، وأن يوافق على إيهام القراء بأن ما يقرأونه ينسب إليه شخصيا!

الرجل البسيط. بل أكثر من بسيط. لا يترك لكائن من كان أن ينسب إليه ما لم يقله أو يفعله أو يدعو إليه. ليس هذا فقط.. بل إنه يرفض أن تعرض عليه أسئلة الصحفى - الذى وافق على أن يحاوره - مقدما وقبل أن يقابله!

فى المرتين اللتين تقابلت فيهما مع الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان لم يطلب منى أحد - من المحيطين بالشيخ زايد - أن أتجاهل - فى أسئلتى - قضايا أو أحداثا أو أشخاصا يمكن أن تحدث حرجا أو حساسية مع تلك الدولة أو ذاك الرئيس! فعندما يوافق الشيخ زايد على مقابلة أحد الصحفيين والادلاء له بحديث للنشر، فإنه لا يهتم بمعرفة الأسئلة.. مقدما، ولا يهتم - أيضًا - بما يمكن أن تحدثه إجاباته من أزمة

دبلوماسية أو حساسية مع هذه الدولة أو تلك!

فى الحديث الأول الذى أجريته مع الشيخ زايد - منذ عدة شهور ماضية - فوجئت بصراحته، وفوجئت أكثر بخطورة المواقف التى كان يعلنها فى كل إجابة له عن سؤال طرحته عليه! لم يهادن أحدا! لم يلتزم بدبلوماسية رئيس الدولة المتعارف عليها! ولم يترك - أيضًا - الفرصة أمام أحد لاحتواء ما يمكن أن تحدثه إجاباته من كلمات ناقدة، أو صراحة دامية، أو حتى اتهامات محددة!

هذه البساطة، وتلك الصراحة، كانت أهم ما بهرنى فى شخصية الشيخ زايد.. الذى يرأس دولة الامارات العربية ويحظى بحب واحترام شعبها، وسكانها من وطنيين أو مقيمين فيها من معظم جنسيات العالم.

وليس من الصعب معرفة سبب حب واحترام سكان دولة الامارات لرئيسهم.

فالأسباب ظاهرة أمام كل من يزور هذه، الدولة ومنذ اللحظة الأولى التى تطأ فيها قدمه فوق أرضها.

صحراء جرداء حوّلها الشيخ زايد - فى سنوات معدودة - إلى واحة خضراء ومثمرة . أتربة صحراوية

لم تذق طعم الماء فى تاريخها، فمدّ أنابيب المياه إليها لترويها، وتشبعها وتستخرج من باطنها الخير الذى نقل الأمارات من دولة كانت تستورد كل طعامها إلى دولة لا تنتج طعامها فقط، وإنما أصبحت تصدر ما يزيد على احتياجاتها - من الانتاج الزراعى - إلى العديد من الدول.. آخرها اليابان!

لقد وهب الله دولة الامارات ثروة هائلة من البترول، تماما كما وهبها للعديد من دول العالم فى قاراته الخمس. بعض هذه الدول استخدم عائدات هذا الذهب الأسود للصرف منه على كل شىء وأى شىء.. داخل الحدود أو خارجها، تبعا لأولويات وضعها وحددها حكام هذه الدول، أما الشيخ زايد فإنه حدد أولوية واحدة وثابتة لاستغلال عائدات البترول تتمثل فى بناء دولة عصرية بدلا من أرض بدائية، وبكل ما تحمله الدولة العصرية من معنى.

فالبترول الذى أكتشف فى بلاده هو - بالطبع والقطع - ملك لأصحاب الأرض بغض النظر عن كونهم من الأسرة المالكة أو من أفراد الشعب. وإيمانا بهذه الحقيقة وضع الشيخ زايد خطة واضحة لكيفية استغلال واستثمار تلك الثروة من أجل توفير الراحة

والرفاهية لكل من ينتسب لهذه الأرض ولكل من يعيش فوقها.

المواطن فى دولة الامارات من حقه أن يعيش فى بلد عصرى يأخذ بكل ما جاءت به المدنية والعصرية وبدون مقابل أو معاناة. التعليم بالمجان حتى أعلى شهاداته سواء داخل البلاد أو خارجها - السكن متاح لمن يطلبه، الأرض تمنح مجانًا لمن يريد أن يبنى له منزلاً فوقها. وإذا لم يكن يملك المال للبناء، فإن الدولة تقرضه، أو تبنى له عمارته وتشاركه فى نسبة من إيرادها حتى يسدّد قرض البناء ليصبح - فى النهاية - مالكا لها ومتصرفا فيها. العلاج بالمجان فى الداخل أو الخارج. الخدمات على أعلى مستوى، ولا فرق فى ذلك بين مدينة أو قرية، أو إمارة أو أخرى.

بذكاء الشيخ زايد.. تنبه إلى ضرورة أن يبقى المواطنون فى الأرض التى نشأوا فيها، ولا يمكن أن يتحقق هذا الاّ إذا أحس هؤلاء المواطنون بأن ما يحظى به سكان العاصمة والمدن الكبيرة هو نفس ما يحصل عليه سكان المناطق السكانية الصغيرة والنائية من خدمات، ومن عناية، ومن رعاية.

إن مشكلة الهجرة من القرى المهملة خدميًا

وحضاريًا إلى العاصمة، أصبحت مشكلة تعانى منها معظم دول العالم التى تهتم حكوماتها فقط بالعواصم والمدن الرئيسية، والمهاجرون إلى العواصم معذورون لأنهم يبحثون عن حياة معيشية مقبولة ومطلوبة، ولكنهم على أتم الاستعداد للبقاء فى قراهم لو وجدوا فيها ما يحظى به سكان المدن الكبرى.

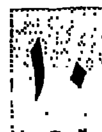
قال لى خلفان الرومى - وزير الاعلام فى دولة الامارات - إن الشيخ زايد لم يترك مكانا نائيا فى البلاد إلا زاره وأشرف بنفسه على نقل الحياة العصرية - بكل مظاهرها - إلى هذا المكان تشجيعا منه للسكان على البقاء، والانتاج.

وأضاف وزير الاعلام قائلا:

«إن الشيخ زايد وضع هدفا أمامه هو تخضير الصحراء الشاسعة عن طريق منح الأرض لكل من يطلبها وتوفير كل ما يحتاجه من أجل استصلاحها وزراعتها، وهذا هو السبب الذى أدهش كل من زار الامارات منذ سنوات ثم عاد ليزورها الآن ففوجىء بهذا اللون الأخضر الكاسح والشاسع بدلا من اللون الأصفر الذى رآه فى الزيارة الأولى!

الذى رأيته فى دولة الامارات العربية أكد لى كيف

يمكن أن تحقق الثروة الطبيعية الخير والرفاهية لشعب وجد فى حكامه الرغبة الحقيقية فى أن ينشر الرخاء ليعم على جميع المواطنين بلا تفرقة بين أقلية تحكم وتملك كل شىء، وأغلبية محكومة ولا تملك أى شىء.



قبل فوات الأوان... !

عندما ظهر جهاز الراديو فى الأسواق كان سعره مرتفعا وكان عدد الذين حصلوا عليه - من الميسورين - يحسب بالعشرات أو بالمئات فقط، كما أن معظم المدن والقرى المصرية كانت - فى ذلك الوقت - محرومة من الكهرباء وبالتالى حرمَ سكانها من اقتناء هذا (الصندوق العجيب) الذى يختفى أناس داخله يتحدثون ويغنونّ! وعندما اخترع الجهاز الترانزستور، أصبح الراديو فى كل بيت وفى كل يد.

وما حدث بالنسبة للراديو حدث مثله لكل الاجهزة

الأخرى كالتليفزيون والمسجلّ والفيديو والتى تتناقص أسعارها يوما بعد يوم لتنتشر فى كل مكان. نفس الحال أتوقعه بالنسبة لجهاز (الدِّش) الذى يستقبل عشرات من البرامج التليفزيونية التى تبثها الأقمار الصناعية من قارات الدنيا الخمس.

حقيقة أن جهاز (الدِّش) الكبير يصل ثمنه إلى أكثر من ١٠ آلاف جنيه، ولكن هناك أجهزة أقل تواضعا وبالتالى يتواضع ثمنها إلى مادون الثلاثة آلاف جنيه، ولكن حقيقة أيضًا أنه من المؤكد أن سعر استقبال برامج الأقمار الصناعية سوف يواصل تواضعه مع المنافسة الرهيبة بين مصانع انتاج تلك الاجهزة. ليس هذا فقط، بل إن من يريد استخدام (الدِّش) يمكنه - إذا اشترك مع العديد من سكان العمارة فى شراء جهاز واحد - أن يتقاسموا ثمنه ويستمتعوا جميعا بالبرامج التليفزيونية التى تصلهم من كل القارات.

عندما يحدث هذا الانتشار الكاسح، فى المستقبل القريب جدا، فإن قنوات تليفزيوننا المصرى ستواجه بمنافسة لا قبل لها بمثلها من قبل.

ومن واجبنا أن ننبّه قيادات تليفزيوننا إلى هذا الخطر الذى أثق فى أنها تتوقعه، وتنتظره، وكم أتمنى

لو أنها وضعت تصوراتها لما ستقدمه برامجنا مستقبلا حتى لا تفقد جانبا كبيرا من المشاهدين المصريين الذين قد تخطفهم برامج (الدِّش) التى يتزايد أعدادها - بالعشرات - سنة بعد أخرى!

ولا أغالى إذا قلت إن تليفزيوننا المصرى فقد - بالفعل - الكثير من مشاهديه بعد أن وجدوا فى البرامج الهابطة عليهم من السماء - عبر الأقمار الصناعية - ما يغريهم ويشجّعهم على التنقل - طوال ساعات الليل والنهار - بين عشرات القنوات وآلاف البرامج وبكل اللغات الحية والميتة معا!

إن عدد الذين تركوا مشاهدة قنواتنا التليفزيونية المصرية مايزال قليلا، ولكن السبب الوحيد لذلك يرجع إلى قلة عدد أصحاب أجهزة (الدِّش) فى بلادنا، ومن المؤكد أن هذا العدد سيزيد - ويتزايد - بتزايد عدد المحظوظين الذين يملكون تلك الأجهزة.. غدا أو بعد غد.

إن مصر تمتلىء بالمواهب وبالخبرات فى دنيا التليفزيون، كما أن الفن المصرى - مسرحا وسينما - هو الأكثر تقبلا من المشاهدين فى كل عالمنا العربى - معنى هذا أننا نستطيع أن نواجه المنافسة القادمة بكل

ثقة وبكل اطمئنان، بشرط أن نحسن توظيف هذه المواهب وتلك الامكانات كلها من أجل تطوير وابتكار وتقديم برامج تليفزيونية تتماشى مع المستوى العالمى - المتعارف عليه - لهذه البرامج.

إننا لا نطالب بالمستحيل، ولا ننتظر المعجزات عندما نتوقع من القيادات التليفزيونية فى بلادنا أن تقدم على التطوير وتحقق الابتكار حتى لا ينصرف المشاهد المصرى عن متابعة كل - أو بعض - برامج قنواتنا التليفزيونية المتعددة. إن المطلوب - فقط - من تلك القيادات أن تقلد ما حققه الغير من تطوير ومن ابتكار فى برامجهم التليفزيونية التى نشاهدها عبر الأقمار الصناعية.

إن كل قياداتنا التليفزيونية تشاهد وتتابع - كجزء من عملها - ما تقدمه قنوات العالم كله سواء فى داخل منازلهم - إذا كانوا يملكون الدِّش - أو فى داخل مبناهم فى شارع ماسبيرو، فهل من الصعب عليهم مجرد التقليد والنقل والاقتباس؟! وهل محاولة تقديم برامج فى نفس المستوى الذى نراه فى قنوات تليفزيونية تابعة لدول أكبر منا ولدول أصغر من بلادنا، يعتبر تخلّفا أو تقليلا من كفاءة ومواهب قياداتنا التليفزيونية المصرية؟!

إن من يتابع ما تقدمه القنوات الفضائية العالمية يجد أن برامجها تتشابه كلها من حيث طريقة التقديم، وأسلوب العرض، وسرعة تقديم المعلومة، وإبهار المناظر، وتدفق الصور، وتنوع الأخبار، وذكاء الحوار، و.. و.. و.. إلى آخر مبادئ فن التليفزيون التى يعرفها معظم قيادات تليفزيوننا المصرى. معنى هذا التشابه أنه لا أحد يقتبس من أحد.

ولا أحد يزعم أنه هو المبتكر لكل هـذه الفنـون والحيل التليفزيونية، فلماذا لا تطبق قيادات التليفزيون المصرى ما يعرفونه جيداً، وما يمكن أن يضيفوه من تطوير، ومن ابتكار، حتى يمكن أن نضمن الثبات - على الأقل - أمام المنافسة التى بدأت - بالفعل - منذ فترة وتزداد حدة يوما بعد يوم؟!.

إننى عندما أتحدث عن المنافسة التى تواجهنا لاأقصد - بالطبع - تلك التى تمثلها قنوات التليفزيون الأمريكية أو الأوروبية، لأن ما تقدمه هذه القنوات هو - بالقطع - خارج المنافسة لنا ولكل دول العالم الثالث، وإنما أقصد قنوات التليفزيون التى تبثها الدول المماثلة لنا أو حتى الدول الأصغر والأقل خبرة منا!

إن هذه القنوات - العربية منها بصفة خاصة - تعتمد

اعتمادا رئيسيا على الأفلام المصرية، والمسلسلات المصرية، والفنانين والأدباء المصريين، ولكنها إلى جانب ذلك تقدم لنا برامج المعلومات وبرامج المنوعات ونشرات الأخبار بشكل أفضل كثيرا مما نقدمه فى قنواتها المصرية المتعددة.

يكفى أن تلك القنوات الفضائية العربية تعرف كيف تختار مقدمي ومقدمات برامجها طبقا لقواعد ومواصفات خاصة تتضمن حسن الاختيار شكلا، وموضوعا، حضورا، وثقافة.

إن مقارنة سريعة بين مقدمى ومقدمات البرامج فى هذه القنوات الفضائية العربية وبين الغالبية العظمى من مقدمى ومقدمات برامجنا فى القنوات المصرية لن تكون فى صالحنا على طول بنود تلك المقارنة.

إن إبعاد بعض كبار وصغار مقدمى ومقدمات التليفزيون المصرى للعمل وراء الشاشة وليس أمامها؟ واستبدال آخرين بهم تنطبق عليهم الشروط المتعارف عليها عالميا هو الخطوة الأولى فى برنامج التطوير الذى لابد منه إذا كنا نستعد - حقيقة - لمواجهة المنافسة التى لا - ولن تبقى - إلا الأصلح.

إن برنامج التطوير والابتكار يتطلب أن يشارك

جميع خبراء التليفزيون المصريين فى تحديده والإشراف على تنفيذه. واذا كان ينقصنا خبير - أو أكثر - فى فن التقديم والإبهار، فما المانع من البحث عنه فى الخارج. والأكثر من ذلك.. ما الذى يمنع من إرسال البعثات إلى أمريكا وأوروبا لنتعلم مالم نكن نعلمه عن عالم التليفزيون الذى يتطور، ويبتكر، ويتجدد، سنة بعد أخرى؟!.

كانت هذه مجرد ملاحظات أكتبها كمشاهد للشاشة الصغيرة المصرية، مقارنا بين ما نقدمه وما تقدمه شاشات القنوات التليفزيونية الأخرى، وأخشى ما أخشاه أن تتسع الهوة - بيننا وبينهم - شيئا فشيئا لصالح الدِّش وقنوات الدِّش!.

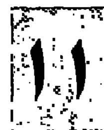
لقد وضع وزير الإعلام - السيد صفوت الشريف - إمكانات ضخمة وهائلةتحت تصرف القيادات التليفزيونية بهدف استخدامها لتنفيذ أفكارها ولتحقيق التغيير والتطوير والابتكار لكل ما تقدمه قنوات تلفزيوننا المصرى.

لقد كان صفوت الشريف أول من تنبه إلى الخطر القادم من الفضاء، ولم يكتف بالتنبيه والتحذير، وإنما سارع بدخول حلبة المنافسة وأطلق قناتنا الفضائية

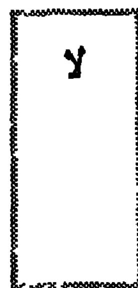
لتأخذ مكانها المرموق بين عشرات القنوات الأخرى المنافسة.

وليس مطلوبا من وزير الإعلام أكثر مما فعله.

المهم الآن أن تثبت القيادات والخبرات المسئولة عن تطوير برامجنا أنها قادرة - فعلا - على هذا التطوير، وأنها تستطيع أن تنافس وأن تنتصر.



من أجـــــل ملاييـــــم !



لا نملك غير آثارنا الفرعونية للتباهى بها أمام العـالـم، على أمل جذب السـيـاح لزيارة بلادنا وتنشيط صناعة وتجارة السياحة فى مصر. هذه الحقيقة تتطلب من كافة الوزارات والهيئات المصرية - المهتمة بتنشيط السياحة - أن تتعاون فيما بينها من أجل الترويج لهذه الآثار بكل ما لدى عقولها من ابتكار، وفن دعاية وتسويق.

فى زيارة أخيرة لى لمدينة فرانكفورت الألمانية.. تقابلت مع مستشارنا السياحى هناك - باهر نظمى -

الذى حدثنى طويلا عن الزحف السياحى الألمانى الحالى إلى مصر، بعد طول غياب. قال باهر: إن السياح الألمان يحتلون المركز الأول - حاليا - فى قائمة السياح الذين يزورون مصر. وأضاف: إن الألمان كانوا - إلى وقت قريب - يهيمون حبا فى منطقة البحر الأحمر وبالذات الغردقة وما حولها من مدن سياحية، ولكنهم يهوون - فى نفس الوقت - زيارة المناطق الأثرية الفرعونية فى صعيد مصر. وهذا الاهتمام المتجدد بالآثار، يرجع إلى سلسلة الأفلام التسجيلية والروائية التى عرضتها القنوات التليفزيونية الألمانية، وتزدحم مشاهدها بلقطات تم تصويرها فى مصر بين آثارها الفرعونية الخلابة. وتصادف أننى شاهدت - بالفعل - فيلما عن تلك الآثار فى القناة الأولى للتليفزيون الألمانى فى يوم وصولى الى فرانكفورت، وقد أعجبتنى براعة المصور الذى أظهر آثارنا الفرعونية فى أجمل وأزهى وأروع صورة.

فى البداية.. تصورت أن هذا الفيلم هو مجرد «دعاية سياحية» دفعت وزارة السياحة المصرية ثمن تصويرها وثمن عرضها فى التليفزيون الألماني، ولكن المستشار السياحى المصرى فى فرانكفورت - باهر

نظمى - أكد لى أن التليفزيون الألمانى هوالذى أنتج هذا الفيلم على حسابه، ولم يتقاض مليما واحدا من وزارة السياحة المصرية لعرضه، ليس هذا فقط، بل إن هذا التليفزيون دفع لهيئة الآثار المصرية مبالغ مالية من أجل السماح له بتصوير هذه المناطق الأثرية التى جذبت إهتمام المشاهدين الألمان وشجعتهم على القيام بزيارة مصر والتعرف على تلك الآثار التى بهرتهم!.

ولم أصدق ما سمعته من باهر نظمى. لم أصدق أننا نتقاضى من أجهزة الاعلام الأجنبية مقابلا ماليا قبل السماح لها بتصوير تلك الآثار وعرضها على شعوبها! هل يعقل هذا؟! ومتى؟! فى وقت نشكو فيه من ابتعاد السياح عن بلادنابعد سلسلة الانفجارات والاغتيالات التى قام بها أعداء مصر بهدف إخافة السياح ومنعهم من زيارة بلادنا!.

ولا شك أن حرص هيئةالآثار المصرية على تقاضى ثمن السماح بتصوير المناطق السياحية من تليفزيونات وشركات أفلام أوربية وأمريكية. إنما ينسف كل محاولات الدولة لإنقاذ صناعةوتجارة السياحة فى بلادنا! فلا يخفى على أحد أن الحكومة المصرية، خصصت مبلغ ٤٣ مليون دولار لوزارة السياحة

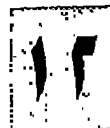
لتـصـرف منـهـا علـى الدعـاية لمصـر فى صـحف وتليفزيونات أوروبا وأمريكا.. وكما هو معروف.. فإن الدعاية المدفوعة الثمن - فى صورة مقالات أو لقطات تليفزيونية - لا يكون لها نفس التأثير الكبير الذى يحدثه فيلم روائى أو تسجيلى- عن مصر وآثارها. لم تدفع مصر مليما واحدا لا فى انتاجه. ولا من أجل عرضه. والمدهش الذى يصعب تصديقه، أن التليفزيون الألمانى بدأ فى إنتاج برنامج عن قصة أجاثا كريستى الشهيرة: «جريمة فوق النيل» تدور أحداثه فى مصر، بين أشهر آثارها الفرعونية. وتحمس المستشار السياحى المصرى لهذه المبادرة وسارع بتقديم كافة التسهيلات للبعثة التى ستسافر إلى القاهرة لتصوير وإخراج البرنامج الذى من المؤكد أنه سيثير شهية عشرات الآلاف من الألمان لزيارة مصر والتجول بين آثارها.

وللأسف الشديد لم يجد هذا البرناج نفس الحماس من جانب هيئة الآثار المصرية، التى صمم أحد صغار موظيفها على تقاضى مقابل مادى قبل السماح للبعثة الألمانية بتصوير برنامجها! لقد سارع باهر نظمى وأجرى إتصالا تليفونيا مع رئيس الهيئة - د. عبد

الحليم نور الدين - وحصل على موافقة بإعفاء البعثة من رسوم التصوير بالكامل، وهو قرار اتخذه رئيس الهيئة على مسئوليته، ومن الممكن جدا أن يكون هذا القرار محل تحقيق وسين وجيم معه باعتباره «مبذرا ومضيعا للمال العام»!

القصة حقيقية، وأن دلت على شئ فإنما تدل على عقلية شديدة الانغلاق، لاهم لها غير تحصيل الملاليم، وتضييع الملايين! فبدلا من أن تسارع هذه العقلية وتعرض استضافة أعضاء بعثة التليفزيون الألمانى، وتسهيل مهمتهم، ومرافقتهم طوال أيام التصوير فى كل المناطق التى يختارونها، فوجئنا بهذه العقلية فى هيئة الآثار المصرية تصر على تحصيل الرسوم كاملة، لولا تدخل رئيس الهيئة، الذى أنقذ ما يمكن إنقاذه فى آخر لحظة!

إننى أطالب فاروق حسنى - وزير الثقافة - بسرعة إصدار قرار يلغى فيه هذه «الجباية» ويسمح لأجهزة الإعلام العالمية بتصوير آثارنا مجانا - مع تقديم عظيم الشكر لهذه الأجهزة على اهتمامها بآثارنا المصرية.



إعادة الحياة للتاريـــــخ

حسنا فعل ديوان رئاسة الجمهورية عندما أعاد - ولايزال - تجديد القصور والفيلات والاستراحات التى يرجع تاريخها إلى العصور القديمة، وأقامها ملوك مصر وأمراؤها، وأثرياؤها - من الطبقة التى كان يطلق عليها لقب النبلاء، الذين تجرى فى عروقهم الدماء الزرقاء اللون. كما كان البعض يغالى ويبالغ!

لقد كانت هذه المبانى الأثرية عرضة للسلب والنهب والتشويه، كرد فعل شعبى، وجارف، مضاد للملكية

وللملاك والأغنياء بصفة عامة.

وكان بعض المسئولين - فى أعقاب ثورة ٢٣ يوليو - يشجع هذا التصرف الشعبى الخاطئ غير المسئول لدرجة أن هذا البعض من صغار المسئولين سمح بتحويل القصور المصادرة إلى مكاتب وزارية، ومصالح حكومية، وإدارات مكتبية!

مازلت أتذكر، بكل الحزن والحسرة كيف تحول قصر عابدين - فى الستينات - إلى مكاتب مهملة وقذرة لموظفى هذه الجهة أو تلك . الذى كان يزور هذا القصر - فى تلك الأيام - كان يذهل من هذا الإصرار على تشويه أحد أجمل وأبدع، وأكبر، قصور العالم، ويصدم أكثر من اللا مبالاة التى كان المسئولون الثوريون - فى ذلك الزمان - يقابلون بها تلك الجرائم.

قد يكون مفهوما - فى زمن «الحرية كل الحرية للشعب ولا حرية لأعداء الشعب» - أن ينتقم البعض من الأغنياء والنبلاء والأمراء والملوك بتدمير ممتلكاتهم وحرق منازلهم وسرقة خزائنهم وتحفهم ولوحاتهم، ولكن غير المفهوم وغير المقبول أن يحدث هذا كله ضد ممتلكات وثروات وقصور وفيلات واستراحات الشعب ذاته؟! فبعد اسقاط النظام الملكى وطرد الملك وولى

عهده إلى المنفى، آلت كل ممتلكات الأسرة المالكة وكل من كان ينتسب إليهم بصلة الدم، أو النسب، أو الانتماء، إلى الشعب. ممثلا فى الدولة، وبالتالى فإن استباحة هذه القصور وسرقة محتوياتها ومقتنياتها كان يجب عدم التسامح فيها باعتبارها جرائم خطيرة ارتكبت ضد الشعب الذى أشاعوا أنه لا صوت يعلو فوق صوته، لكن المؤسف والمحزن أنه لا أحد من الثوريين الذين جاءوا من الشعب لخدمة الشعب، اهتم بما كان يحدث لممتلكات الشعب، وكانت النتيجة المزيد من التدمير والتخريب والسلب والنهب والإهمال!

الصورة كانت تختلف فى البلاد الأخرى التى سبقتنا فى اشعال الثورات الشعبية التى أطاحت بأنظمة الحكم الملكية الفاسدة والمستغلة.

فكل هذه الثروات كانت حمراء الدم بمعنى أن الذين قاموا بها استخدموا القوة والعنف الشديدين لتصفية الملكيين وكل من كان يؤيدهم ويخدمهم ويساندهم ويحميهم ويثرى من ورائهم. فعمليات القتل والاعدام والتعذيب كانت تتم بالجملة، ويوميا، فى كل تلك الدول التى نجحت فى أن تسترد للشعب كرامته، وكلمته، وحقه فى حكم نفسه.. بنفسه، ولكن رغم هذا العنف

الذى أسـال الدمـاء أنهـارا وبحـورا، لم يقتـرب من الممتلكات التى صودرت وآلت ملكيتها إلى الشعب، على العكس من ذلك حافظت الدولة والشعب على هذه الممتلكات واهتمت بإبقائها على حالتها كما تسلمتها، ولم تبخل على صيانتها وتوفير الأمن لها والحراسة عليها لتظل إلى اليوم، والغد، وبعد غد، متاحف وذكرى للأجيال القادمة والمتتابعة لمعرفة كيف كان يعيش لصوص الشعوب وكيف أعادت الثورات الممتلكات والثروات والقصور إلى أصحابها الحقيقيين من عمال، وفلاحين، وجنود، ومثقفين الذين يجمعهم تحالف قوى الشعب العاملة.

هذه الحقيقة يلمسها كل من يزور الدول التى شهدت ثورات دموية انتهت بانتصار الشعوب على الملوك والقياصرة والإقطاعيين، مثل روسيا التى أصبحت الإتحاد السوفيتى، ومثل الصين التى كان ملوكها يعاملون كآلهة فأصبحت شعبية وشيوعية، إنها متعة ما بعدها متعة أن تتجول - اليوم - داخل القصور التى كانت مملوكة فى الماضى البعيد للقياصرة الروس، وأصبحت الآن مزارات للسياح والجمهور يتذكرون فيها كيف كانت روسيا، ومن أين كانت تحكم،

وأين كان ملوكها ينامون ويأكلون ويلهون ويرقصون.

وما نراه فى الإتحاد السوفيتى - الذى تفكك الآن إلى دول ودويلات وعاد اسم روسيا إلى أكبر وأقوى تلك الدويلات - هو ذاته الذى نراه فى كل الدول الأخرى التى أخذت شعوبها بالثورات الشعبية الحمراء كوسيلة لإطاحة بالأنظمة الملكية الفاسدة. نفس الحرص على تلك الثروات والقصور والمتاحف ونفس الحماسة للإبقاء عليها كما كانت لتظل تاريخا حيا لمن يريد أن يتعرف على الماضى والتعلم من دروسه ما يفيده فى الحاضر والمستقبل

الصورة اختلفت مع ثورتنا التى اختلفت بدورها، عن تلك الثورات الحمراء، فالثورة المصرية كانت - بالفعل - ثورة بيضاء لم ترق الدماء ، ولم تنصب المشانق فى الشوارع والميادين لتصفية أفراد الأسرة المالكة وكل من كان يعيش فى معيتهم ويدور فى فلكهم. ثورتنا كانت رحيمة، مع الأفراد وتركت بعضهم يغادر البلاد بما تمكن من حمله من مال أو مجوهرات، ولكن هذه الرحمة كانت مقصورة على «أرواح» أعداء الشعب فقط، أما ممتلكاتهم وقصورهم ومنازلهم ومحتوياتها، فقد تعرضت لأعنف عمليات الانتقام.. سلبا ونهبا

وتمزيقا وتخريبا وتزويرا، وكأن الثورة لم تقم من أجل الإطاحة بالملوك والنبلاء والإقطاعيين، وإنما قامت فقط، من أجل التمثيل بكل ما كان يتمتع به هؤلاء، أبشع تمثيل!



١٣ إعادة الحيــاة للتاريــخ..(٢)

كان يمكن أن يستمر السلب والنهب والتخريب فى القصـور والفيـلات والاسـتـراحـات والعـقـارات التى آلت إلى الدولة ـ بعـد مصادرتها وتأميمها ـ إلى ما شاء الله، لولا أن تنبه الرئيس حسنى مبارك إلى هذه الكارثة الحضارية والثقافية والتاريخية، وطلب إنقاذ ما يمكن انقاذه من هذه الممتلكات التى كانت مملوكة للملوك وأمراء واقطاعى وأثرياء مصر فى عهد الملكية، وبذل الجهود وتوفير الإمكانات لمحاولة إعادتها إلى ما كانت عليه من قبل.

وتحمل رئيس الديوان الجمهورى - د. زكريا عزمى - وفريق العمل معه المسئولية الكاملة والخطيرة - فى نفس الوقت - لتنفيذ هذا الإنجاز العظيم الأهمية .. والخاص - فقط - بالمبانى التى تتولى رئاسة الجمهورية الأشراف عليها وإدارتها وصيانتها.

لقد احتاج العمل إلى وقت طويل يحسب بالسنوات، وجهد خارق، وإمكانات ضخمة، وخبرات نادرة فى الكثير جدا من الأعمال التى أعادت للتاريخ الذى كاد أن يصبح نسيا منسيا.. بفعل الإهمال والتسيب والعداء غير المفهوم للملكية العامة، والكراهية لكل ما كان يملكه أثرياء العهد الماضى وعلى رأسهم ملوك وأمراء ونبلاء مصر!

وتغيرت الصورة من النقيض إلى النقيض. وهذا التغيير الشاسع لا يمكن أن يلحظه أو يشعر به غير الشخص الذى سبق له أن شهد عمليات التخريب التى تعرضت لها قصور وفيلات واستراحات الأسرة الملكية وكبار الأثرياء من الإقطاعيين والنبلاء، ثم أتيحت الفرصة لنفس هذا الشخص ليتعرف على نفس تلك المبانى الأثرية بعد أن تم تنفيذ توجيهات الرئيس مبارك بإنقاذ كل ما يمكن إنقاذه منها، وضرورة إعادتها،

بقدر الإمكان، إلى ما كانت عليه.. وقت مصادرتها وتأميمها.

وأزعم أننى كنت أحد هؤلاء الذين سبق لهم أن تجولوا - بكل ألم وحزن - فى بعض هذه القصور والفيلات والإستراحات والعقارات. خلال سنوات النهب والتخريب والتزوير والتشويه التى عانت منها تلك المبانى الرائعة، ثم أتيحت لى - أخيرا - الفرصة للتجول مرة أخرى فى نفس هذه الحدائق والقاعات والمكاتب والغرف لأجد الفارق كبيرا وشاسعا .. ومذهلا.

إن التغيير الذى حدث يعتبر - بالفعل - مفاجأة سارة جدا لمن كان يتحسر على ما وصلت إليه هذه الأماكن الحضارية والثقافية والأثرية من إهمال. ففوجئ بها تكاد أن تعود إلى أقرب تصور لما كانت عليه. لا أحد يبالغ ويدعى أن هذه القصور أصبحت صورة طبق الأصل لما كانت عليه فى الماضى، فهذا صعب ومتعذر، بعد أن سرق واختلس وزور الكثير جدا من مقتنياتها. وتحفها، ولوحاتها، ومفروشاتها، وسجاجيدها، و.. و - وهو ما يستحيل معه استرجاعها أو حتى شراؤها من الذين سرقوها لأنهم كانوا من

الغباء والجهل والجشع لدرجة أنهم باعوها «بتراب الفلوس» لمن كان يعلم قيمتها الحقيقية، وسارع بتهريبها إلى خارج الحدود لتأخذ مكانها فى قصور وحوائط وأرضيات الآخرين فى العديد من البلدان القريبة منا والبعيدة عنا.. وبالطبع فإن هؤلاء سعداء بما حصلوا عليه، وليسوا على استعداد للتنازل عنه أو بيعه حتى ولو بأضعاف ما دفعوه فى الماضى البعيد.

لم تبخل الدولة - ممثلة فى رئاسة الجمهورية - عن إنقاذ تلك القصور والمبانى. كما أن الجهد الكبير الذى بذله فريق الديوان الجمهورى - برئاسة الدكتور زكريا عزمى - يستحق من كل مصرى الإعجاب والتقدير والاحترام فالعقلية التى تهتم بالحفاظ على تلك الثروات التى لا تقدر بثمن، هى عقلية عصرية وحضارية وثقافية، تختلف كل الاختلاف عن العقلية السابقة التى توهمت - كدليل على سطحيتها وجهلها وحقدها - أن سلب ونهب وتخريب ممتلكات الأسرة المالكة وكبار الإقطاعيين وأثرياء النبلاء وهو دليل الوطنية، والشجاعة، والثورية، والانتماء لشعب.. رغم أن هذا الشعب «المفترى عليه» هو نفسه الذى قيل له إن تلك القصور والمنازل والفيلات - بكل ما تحتويه من كنوز

وتحف ومقتنيات ومفروشات لا تقدر بثمن - قد آلت إليه بعد مصادرتها وتأميمها!

إن أبسط دليل على عظمة ما تحقق فى تلك القصور، هو نظرات الانبهار التى نراها فى عيون ضيوف مصر - من ملوك ورؤساء العالم - خلال حفلات الاستقبال التى تقام على شرفهم فى أحد تلك القصور.. وبالذات قصر عابدين الشهير.

فمثلا أذكر أنه أقيمت مأدبة عشاء للرئيس الفرنسى جاك شيراك فى قصر عابدين، وعلى الرغم من أن القصور الفرنسية تتميز بالفخامة والشياكة والثراء الفاحش - بمقتنياتها وتحفها ولوحاتها ومفروشاتها وأرضياتها وحدائقها - إلا أن الرئيس جاك شيراك ظل يتطلع طويلا مبهورا بروعة زخرفة أسقف وجدران قاعات القصر، ليس هذا فقط بل قيل لى إنه طلب من مضيفه - الرئيس حسنى مبارك - أن يتيح له فرصة التجول داخل حجرات وقاعات القصر فور الانتهاء من مراسم حفل الاستقبال ومأدبة العشاء، دليلا على عظيم اهتمامه بالتعرف على هذا الأثر الحضارى والتاريخى والثقافى.

ومن المؤكد أن الضيف الكبير - الرئيس شيراك -

ليس وحده الذى انبهر بهذه القصور التاريخية، فهكذا شعر كل من زار قصور مصر التى نجحنا فى إزالة آثار العدوان الواقع عليها.. وأعدنا إليها رونق الحياة مرة أخرى.

لقد قامت رئاسة الجمهورية بواجبها على أكمل وجه بالنسبةللمبانى التى تخضع لإشرافها وإداراتها، وكم أتمنى لو آن نفس هذا الإحساس بالواجب انتقل من رئاسة الجمهورية إلى وزارات وجهات حكومية أخرى، لعل وعسى تهتم هى - أيضا - بإنقاذ ما يمكن إنقاذه من القصور والفيلات والعقارات التاريخية والأثرية التى تخضع لإشرافها ولا تزال تتعرض حتى لحظة كتابة هذه السطور - لأبشع عمليات التخريب والإهمال. تحت سمع وبصر السادة الوزراء، والمحافظين، ورؤساء المدن والأحياء، ومديرى عموم و.. و.. إلى آخر الأسماء والألقاب الرنانة.



إعادة الحياة للتاريخ..(٣)

لم تكن قصور القاهرة - عابدين والقبة والعروبة وغيرها - هى وحدها التى اهتمت رئاسة الجمهورية برعايتها وإعادة ترميمها وتجديدها وتنظيفها، وإنما نفس هذه العناية وتلك الرعاية، حصلت عليهما باقى القصور الأثرية التى تولت رئاسة الجمهورية الأشراف عليها وإدارتها وصيانتها والحفاظ عليها.

الذين زاروا قصر رأس التين أكدوا أنه تحفة أثرية مذهلة، وجدت من يعتنى بها ويحافظ عليها. ومايقال

عن قصر رأس التين يقال نفسه عن قصور المنتزة وحدائقها التى كانت حتى سنوات قليلة ماضية مدعاة للحزن والحسرة والألم. فهذه المنطقة من مدينة الأسكندرية كانت أجمل وأشيك منطقة.. ليس فى الأسكندرية وحدها وإنما على مصر كلها.

لقد أسرف ملوك مصر السابقون ـ بلا حساب ـ على المنتزة وجلبوا لها ـ من ايطاليا وفرنسا وانجلترا والنمسا ـ أشهر المهندسين وأبرع المعماريين ليقيموا لهم منتجعا خاصا ومميزا ينافس أشهر وأجمل منتجعات ملوك وأمراء ونبلاء وأثرياء العالم.. السابقين منهم والحاليين. وبالفعل تحولت المنتزة إلى قطعة من الجنة، بحدائقها الغناء، ومناظرها الساحرة المطلة على البحر، وقصرها وفيلاتها واستراحاتها.. التى تفنن مصمموها فى تجميلها وتزيينها وفرشها بأفخر وأغلى المفروشات والمقتنيات.

وبعد قيام ثورة ٢٣ يوليو وإسقاط حكم الملكية، آلت جنة المنتزة إلى أملاك الشعب ممثلا فى الحكومة التى سمحت لزبانيتها بممارسة هوايتهم فى التخريب والتشويه دليلا على «الوطنية» و«الولاء للجمهورية» و«الانتقام من الملوك والأمراء والنبلاء والاقطاعيين»!

زعموا أن من حق الشعب أن يصطاف فى المنتزة، ويتمرغ فوق رمالها، ويستحم فى خليجها، ويتجّول ويلعب الكرة فى شواطئها، ويطهى طعامه ويأكل فى حدائقها،وللأسف الشديد كان هذا الزعم أكذوبة كبرى.. تبريرا للجريمة الكبرى التى ارتكبوها باسم الشعب والشعب منهم - ومن جريمتهم - براء!

الذى حدث فقط، هو أن الحكومة شمرت - بالفعل - عن ساعديها وقامت ببناء مئات الشاليهات والفيلات والعمارات على طول شواطئ المنتزة، مكان حدائق كانت غناء فى الماضى البعيد.

الغريب والمحزن أن هذه الشاليهات والفيلات والشقق لم تمنح لعامة الشعب المفترى عليه، وإنما فاز بها أهل الصفوة من الثوار والحكوميين وأقاربهم.

وياليت التشويه والتخريب والتدمير توقف عند حد إهمال حدائق المنتزة وتغيير معالمها وتشويه شواطئها وإنما الأفدح من ذلك أن السادة الذين آلت إليهم مسئولية إدارة تلك المنطقة بقصورها وحدائقها وشواطئها - نيابة عن الشعب المفترى عليه - أصروا على مواصلة مسيرتهم التخريبية والتدميرية والاختلاسية داخل قصور واستراحات المنتزة ذاتها!

المضحك إلى حد البكاء أن هؤلاء السادة أعلنوا عن تحويل هذه القصور والفيلات إلى متاحف يدخلها الشعب ليتفقد «أملاكه» التى عادت إليه، وليتعرف على البذخ الأسطورى الذى كان أهم سمة من سمات أفراد أسرة محمد على.

الفكرة جميلة، والهدف أجمل، ولكن الواقع كان بعيدا كل البعد عن الفكرة والهدف. فالذى أتيحت له فرصة التجول فى قصر المنتزه - فى الستينات والسبعينات - بهر حقيقة بالمبنى وزخارفه وجدرانه، وهو مايؤكد هذا البذخ الأسطورى بالفعل، ولكن الصورة تختلف من النقيض إلى النقيض عند مقارنة هذا كله بالمفروشات والتحف والمقتنيات التى احتوى عليها القصر الذى أصبح متحفا. فلا علاقة من قريب أو بعيد بين تلك المفروشات الرخيصة، والتحف الرديئة، والسجاد المهلهل، واللوحات العادية جدا، والفضيات الناقصة أو المزورة أو حديثة الصنع، وبين المبنى وديكوراته ومساحاته وجدرانه وأرضياته!

إن المبرر الوحيد لهذا التناقض المذهل - بين هذا وذاك - هو أن هناك من قام بتغيير كل شىء وأى شىء من التحف واللوحات والسجاد والمفروشات

والمشغولات الذهبية والماسية والفضية و.. و.. التى كانت داخل القصر - قبل مصادرته لحساب الشعب - واستبدالها بنفس المسميات مع الفارق الشاسع - طبعا - بين قيمة الأصل والتقليد!

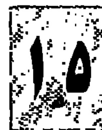
مازلت أتذكر زيارتى الأولى والأخيرة لقصر المنتزة - خلال فترة فتح أبوابه للجمهور - وكيف ضحكنا ونحن نتجول داخل جناح الملك السابق فاروق وغرفة نوم ناريمان، كنا نلقى بنظراتنا الساخرة على «مقتنيات» المفروض أنها «ملكية» ولكنها - فى الحقيقة - لاتعدو أن تكون صورة طبق الأصل من «مقتنيات» أى بيت يقيم فيه موظف حكومى فى الدرجة السادسة.. تتهمه أسرته «بالإسراف»!

لقد مرت على تلك الزيارة أكثر من ثلاثين عاما، ولكننى مازلت أتذكر - فى كل مرة أزور فيها حدائق المنتزة - زجاجة الكولونيا ماركة «التلات خمسات» التى وجدتها فى غرفة نوم ملكة مصر السابقة ناريمان، وزجاجة أخرى من نفس الماركة فى حمام ملك مصر السابق؟!!

لحسن لحظ أن قرار الرئيس حسنى مبارك - بإعادة الحياة إلى التاريخ - قد وضع حدا لهذا الأنهيار الذى

كاد أن يقضى على واحدة من أجمل مناطق مصر التاريخية والأثرية وأكثرها ثراء.

لقد نجح فريق ديوان رئاسة الجمهورية - بقيادة د.زكريا عزمى - فى ترميم وتجديد قصر المنتزة وإعادته - بقدر المستطاع إلى ماكان عليه قبل هجوم الهكسوس الذين عاثوا فيه فسادا واختلاسا وتشويها وتزويرا - وأصبح الآن مقرا مميزا ومبهرا ومخصصا لإقامة ضيوف مصر من ملوك ورؤساء العالم.



اللصـــوص

الظرفـــاء !

في عهود الاشتراكية ينجح النظام الحاكم - مدعما بترسانة قوانينه - في فرض المساواة على الجميع، بحيث يتساوى المواطنون جميعا في الفقر والحاجة والحرمان.. تطبيقا لمبدأ: «المساواة في الظلم عدل».

الدولة - في المجتمع الشيوعي الاشتراكي - هي وحدها التي تزرع، وتصنع، وتصدر، وتستورد، وتبيع بالجملة والقطاعي، أما الأفراد فهم يعملون لدى الحكومة كأجراء يتقاضون رواتبهم في نهاية كل شهر،

وهذه الرواتب المتقاربة لاتتيح لإصحابها أن يكونوا ثروات، ليعيشوا كما يعيش الأثرياء وأصحاب الملايين. مثل سدنة تلك الأنظمة الذين يحللون لأنفسهم مايحرمونه على غيرهم من البؤساء، المعذبين فى أرض الاشتراكية.

بمجرد أن تتخلص الشعوب من تلك الأغلال الشيوعية والاشتراكية، وتأخذ البلاد بنظام الاقتصاد الحر، يسارع كثيرون إلى البحث عن الثروة بكل الوسائل والطرق المشروعة، مرة، وغير المشروعة ألف مرة ومرة!

هذه الحقيقة ليست مقصورة على شعب معين أو على دولة بعينها، وإنما هى ظاهرة عامة فى كل المجتمعات وكل الدول التى أخذت بالانفتاح والاقتصاد الحر بعد طول فقر وحرمان وتعذيب تحت ظلال الحكم الانغلاقى الشيوعى والاشتراكى.

كلنا نتذكر كيف كانت دولة مثل رومانيا تحكم بالحديد والنار تحت رئاسة الديكتاتور الراحل تشاوشيسكو، وكيف سقط هذا النظام فجأة لتتفتح الأبواب والشبابيك على مصاريعها أمام المتعطشين للحرية جنبا إلى جنب الحالمين بالثروات والمغامرين

الذين لا هم لهم ولا هدف غير اقتناص الفرص وتعويض سنوات حرمانهم وفاقتهم واشباع حقدهم على كل من كان يملك مالايملكونه!

أحد هؤلاء يدعى: إيلى ألكسندرو، تم اعتقاله فى الأسبوع الماضى فى العاصمة الرومانية بوخارست حيث يواجه العديد من الاتهامات بالنصب والاحتيال والفساد والإفساد مما يهدده بتمضيه البقية الباقية من عمره داخل السجن.

القصص التى تروى عن مغامرات هذاالنصاب هى نفسها ـ تقريبا ـ التى تروى عن أمثاله من الذين كونوا ثروات من العدم،وعاشوا عيشةالمليارديرات بعد أن كانوا ـ فى ظل اشتراكية الفقر ـ يعيشون على الفتات والصدقات!

كان إيلى ألكسندرو مجرد ملاكم سابق، عند سقوط الشيوعية فى بلده، وقرر وقتها أن يستخدم ذكاءه فى أن يجمع الثروة التى يحلم بها لا لشىء إلا ليحقق لنفسه نفس مستوى المعيشة التى يتمتع بها ممثل دور «جى. آر. J. R » فى المسلسل التليفزيونى الأمريكى الشهير: «دالاس»!

الوسيلة السهلة والسريعة ـ بالنسبة لمثل هذه النوعية من النصابين الأذكياء ـ هو إطلاق صفة «رجل

الأعمال» على نفسه، وافتتاح شركة استيراد تستورد أى شىء وكل شىء من الخارج ليتلقفه المحرومون والجائعون الخارجون لتوهم من اشتراكية الفقر والجوع والحرمان.

مشكلة التمويل أمكن بسهولة حلها. ففى تلك المجتمعات التى بدأت انفتاحها الإقتصادى منذ فترة بسيطة، يسهل النصب بسهولة شديدة على رجال البنوك الذين يتساهلون كثيرا مع المقترضين، ولايدققون فى صلاحية الضمانات التى يقدمها العملاء، خوفا من اتهامهم بأنهم يعادون سياسة الانفتاح ويعرقلون الإصلاح الاقتصادى ويحاولون جر البلاد إلى الوراء لتعود إلى ماكانت عليه تحت حكم الشموليين!

المهم. حصل إيلى ألكسندرو على قروض من البنوك تقدر بعشرات الملايين من الدولارات، وتضخمت مشروعاته - من تجارة وصناعة وزراعة ومقاولات معمارية ومشروعات عقارية - وأصبحت الفرصة متاحة أمامه لتحقيق حلمه الأكبر فى أن يصبح مثل فتى أحلامه الخيالية: «J. R.» وعاد إيلى إلى القرية التى ولد فيها وشهدت فقره وحرمانه وشقاءه واشترى فيها

مزرعة شاسعة حولها إلى صورة طبق الأصل من المزرعة الأسطورية التى كان «J. R» يعيش فيها مع بقية أفراد عائلته فى مسلسل «دالاس». نفس طراز الفيللا، نفس اسطبلات الخيول، ونفس حمام السباحة، إلى جانب أسطول من أغلى السيارات الألمانية والأمريكية والإنجليزية ولم ينس «J. R» الرومانى - كما أطلقت عليه صحف بوخارست - أن يحيط نفسه بأغلى الفتيات المحليات والمستوردات، حتى تكتمل الصورة التى ظل عمره كله يحلم بتحقيقها، وهو ماتحقق بالفعل بفضل أموال المودعين فى بنوك ابتليت بفساد المسئولين عنها والعاملين فيها!

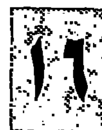
وأسلوب إيلى فى النصب والاحتيال على تلك البنوك لم يكن صعبا. إنه نفس الأسلوب الذى اتبعه لصوص البنوك فى معظم - إن لم يكن كل - الدول التى تحولت من «الانغلاق لدرجة الاختناق» إلى الانفتاح على البحرى» بفضل فساد وتسيب عدد من كبار وصغار المسئولين عن هذه البنوك، وتساهلهم فى تبديد الأموال التى اؤتمنوا عليها وتغاضيهم عن طلب الضمانات الكافية!

وكان لابد أن تأتى النهاية غير السعيدة.. مهما طال

الزمن. لقد تراكمت ديون «جى آر.» المزيف وعجز عن دفع ديونه وتسديد التزاماته، وتم القبض عليه، وأصبح الآن داخل زنزانته فى انتظار محاكمته فى الاتهامات الموجهة إليه والتى أصبحت - اليوم - حديث الصحف الرومانية!

الطريف أن اللص الظريف إيلى ألكسندرو ليس «جى.آر» الوحيد فى رومانيا فهناك المئات - وربما الآلاف - مثله الذين أكد المدعى العام فى رومانيا - جورج موكوتزا - لصحيفة «لوموند» - الفرنسية - بأن السلطة القضائية فى بلاده ليس لديها الامكانات الضرورية، ولا التشريعات العقابية التى تمكنها من مكافحة الفساد، والإيقاع بآلاف الـ: «جى.آر» الذين عاثوا فى البلاد فسادا خلال الفترة الانتقالية من عهد الانغلاق الخانق.. إلى عهد الانفتاح السداح. المداح!

من حق أى رجل أعمال أن يقلد «جى.آر» بشرط أن يفعل ذلك من الثروة التى ورثها من آبائه وأجداده، وليس من مئات الملايين التى اقتراضها من البنوك وعجز عن تسديدها!



أحد الرجال المحترميـــــن

كثيرون أسـعـدهـم القـرار الحكيم الذى أصـدره الرئيس حسنى مـبـارك باخـتـيـار العـالـم الدكـتـور سـيـد طنطاوى شـيـخـا لـلأزهـر الشريف، وكثيرون - أيضـا - أحسّوا بالقلق خلال الفترة التى سبقت اختيار من سيحل مـحلـه فى المنصب المهيب الجليل: مـفـتـى الديار المصرية.

فـالدكـتـور سـيـد طنطاوى كـان عـالما بـأمـور الدين والدنيا مـعـا. كـان يـعـمـل دائـمـا من اجل إعـلاء كلمة الدين، وتنقيته مما يحاول أدعياء العلم والجهلاء بأمور

وتعـاليم الدين الإسـلامى الحـنيف أن ينسـبـوه لـه ويرجعوه إليه من خرافات وخزعبلات لا أول لـها ولا آخر.

وكان الخوف كل الخوف أن يتولى منصب الدكتور سيد طنطاوى من يقل عنه علما وتفهما وتفتحا على أمور الدين والدنيا معا.

ولحسن الحظ أن وقع الاختيار على العالم الدكتور نصر فريد محمد واصل ليتولى منصب مفتى مصر الجديد ليكون خير خلف لخير سلف.

فالدكتور نصر فريد حاصل على دكتوراه فى الفقه المقارن وتدرج فى مناصب التدريس الجامعى حتى تولى منصب العميد، كما عمل عدة سنوات أستاذا للفقه فى العديد من الجامعات العربية.

المهم أننى اطلعت على بعض آراء وأفكار الدكتور نصر فريد من خلال الحديث الذى أدلى به للزميلة الكويتية السياسة، وكم أسعدتنى هذه المعرفة.

لقد حدَّد المفتى الجديد مهام دار الافتاء المصرية خلال المرحلة القادمة فقال :

«لقد توليت منصب المفتى بعد أن خلا هذا المنصب

منذ شهور بتولى فضيلة الدكتور سيد طنطاوى مشيخة الأزهر ، لذلك أؤكد أن دار الافتاء ستسير على الدرب نفسه، بمعنى أن سياستنا واحدة ولا خلاف فيها فنحن لا نختلف فى أحكام الشرع إنما يمكن فقط أن نجتهد فى أمر ما، وهذا الأمر إذا لم يصدر فيه حكم قبل ذلك فنحن نجتهد فيه، ولو كان قد صدر الحكم واستقر فلا كلام لنا فيه من ناحية الإفتاء الشرعى. أما المسائل الفقهية التى صدرت عن دار الإفتاء فيها فتوى قبل ذلك فهى ملزمة لنا وعلينا اتباعها، لأن القاعدة الشرعية تقول : إن القاضى لا ينقض حكم مقتض آخر. وهذه قاعدة شرعية ثابتة والكل متفق عليها».

وسأله الزميل مندوب الصحيفة الكويتية عن رأيه فى الضجة المثارة حول فوائد البنوك، فأجاب مفتى الديار المصرية :

المفتى السابق د. طنطاوى استشار أهل الخبرة والاجتهاد والعلم فقالوا: إنها استثمار، واستثمار حقيقى، وأن ما تحققه البنوك من ربح يوزع توزيعا شرعيا بناء على اتفاق وتراض من الطرفين، وهذا أمر شرعى صحيح والاجتهاد الآخر قال: إنها فائدة وليست ربحا ولها مواصفات الربا، والرأى الثانى كان

من المفروض أن يظل فى مجال الاجتهاد العلمى ما دامت الفتوى الشرعية قالت إنها ربح، لأن الاجتهاد لا يناقض اجتهادًا مثله. والرأى عندى أنه مادام الاجتهاد الرسمى - المفتى - قال : إن الفائدة حلال، فهى إذن ملزمة وأنا من جانبى متمسك بهذا الرأى الصادر عن اجتهاد رسمى، وأقول : لن أعيد النظر فى تلك الفتوى لأنها صادرة عن مجتهد شرعى له حق الاجتهاد ويجب تنفيذها وعلى عموم المسلمين ان يلتزموا ويطمئنوا إلى أن فوائد البنوك حلال».

وشجاعة المفتى الجديد وغزارة علمه وثقافته وخبرته بديننا الحنيف لا تتوقف عند هذا الحد. لقد توالت ردوده على أسئلة الزميلة «السياسة» فأفتانا بالجديد والغزير معا فمثلا :

من رأى د. نصر فريذ : «أن تنظيم الأسرة يتعلق بالفرد ويجعله رقيبا على نفسه، ولم يحدد الشارع عدد الأطفال ولكن تركه لاختياراتك ووفق امكانياتك وهذا ما حدث فى عهد الرسول «صلى الله عليه وسلم».

ومن رأى فضيلة المفتى الجديد :

«أن خيار تنظيم النسل لا يتعارض مع الحديث

الشريف : تناكحوا تناسلوا فإنى مباه بكم الأمم يوم القيامة، لأن المباهاة بالكثرة العددية فى الحديث الشريف يقصد بها القوة، وإذا كانت الكثرة تؤدى إلى الضعف فلابد أن يعتمد الانسان على الأسلوب الذى يؤدى لقوة نسله والعبرة بالكيف وليست بالكم».

وقال د. نصر أيضا :

«على الدول الإسلامية أن تتحرك وأن تقوى نفسها وتتوحد لكى تدافع عن نفسها وتتخذ كل الوسائل التى تساعد المسلمين على التقدم والدفاع عن النفس، لكن إذا كان المسلمون يضعفون أنفسهم بتقاتلهم وتصارعهم، فكيف ننتظر من الغير أن يحميهم ويدافع عنهم؟! لابد من النجاح فى الاقتصاد والانتاج والاستثمار ونكون قوى دفاعية تحمى وطننا وهذا من أمور العقيدة وتعتبر العبادة الحقيقية. لابد أن نبدأ بأنفسنا ولا ننتظر أن يحمينا الغير ولا عذر لنا دينيا ولا دنيويا».

وعن الرأى فى علاقات المسلمين بإسرائيل، أكد فضيلة المفتى الجديد

«الأصل فى علاقات المسلمين بغيرهم هو السلم وليست الحرب. وحتى الحرب لاتكون إلا للضرورة

القصوى، وذلك للدفاع عن النفس والعرض والأرض إذا لم تكن هناك وسيلة غيرها، فإذا عاد الحق بالسلم - وأعنى بذلك الدبلوماسية - فما المانع أن نشترك فى مشروع يعود بالخير على الطرفين؟!

فالقوة الاقتصادية الان لها الغلبة فى كل شىء، والغرب وأوربا بمللها المختلفة والمتباينة وحدت السوق والعملة فأين نحن المسلمين؟!

إن قضية التعاون مع إسرائيل أو مقاطعتها مسألة ترجع إلى رأى الخبراء والدبلوماسيين وأهل السياسة، فإذا كان التعامل معها فيه ضرر يلحق بالمسلمين واكدوا ذلك. فالمقاطعة واجبة، وإذا قالوا التعامل معها مفيد من حيث أنها متقدمة فى كذا، وكذا، فما المانع من دون إكراه أو تفريط فى حقنا وديننا؟ وأنا مازلت أرى أن اجتماع المسلمين هو الأولى والأهم، وعلى المسلمين أن يبحثوا فورا إقامة سوق إسلامية مشتركة».

واختتم المفتى الجديد حديثه عن قضية مدينة القدس المحتلة فقال :

«إن القدس هى قضية القضايا، وهى مرتبطة بما قلت ولن تتحرر إلاَّ بقوة العرب والمسلمين ولن تتحقق

القوة إلاّ بالغلبة الاقتصادية. فالنصر فى الحرب أساسه قوة اقتصادية، والحفاظ على الهوية يحتاج إلى قوة اقتصادية وأتمنى أن يعمل المسلمون على تحقيق هذه القوة لتكون لهم الغلبة وتتحرر القدس إن شاء الله».

حقا .. إنه كلام عظيم من عالم كبير، يعرف حقائق دينه تمام المعرفة، ويجند علمه وفكره واجتهاده من أجل تبصير المسلمين بتعاليم الدين الإسلامى التى تدعو إلى الرحمة والسلام، وتنبذ العنف والقتل والارهاب.. فمرحبا بالمفتى الجديد د. نصر فريد.



ســـــــمعة

الفنان المصرى

نشرت الصحف بعض تفاصيل اللقاء الذى حضره السيد حسن الألفى وزير الداخلية واللواء رؤوف المناوى ـ مساعد وزير الداخلية للإعلام والعلاقات العامة، مع رؤساء نقابات المهن السينمائية والموسيقية والتمثيلية لمناقشة الاجراءات اللازمة للحفاظ على الفنانين المصريين من الهجوم المبالغ فيه الذى يتعرض بعضهم له فى بعض الصحف والكتب.

أسعدتنى تصريحات وزير الداخلية الذى أكد فيها على اعتزاز أجهزة الأمن بالفن الهادف وبالدور البارز

الذى يلعبه الفنانون والمبدعون المصريون فى حركة التنوير، وهى التصريحات التى جاءت ردا على شكوى رئيس الاتحاد العام للنقابات الفنية - الفنان السيد راضى - الذى قدم لوزير الداخلية مجموعة من الكتب والمجلات - التى تصدر فى داخل مصر أو فى خارجها - التى تسىء إلى عدد من الفنانين والفنانات:

لا أحد يقبل أن يستخدم البعض القلم سلاحا لتشويه سيرة وسمعة الفنان المصرى والفنانة المصرية، أملا فى ترويج كتابه أو سعيا لزيادة مبيعات صحيفته أو مجلته.

وهذه النوعية من هواة تشويه سمعة الاخرين ليست بالجديدة، وإنما هى موجودة فى كل مجتمع ومنذ قديم الزمن.

كما أن الصحافة الصفراء التى لا هم لها غير نهش الأعراض، واتهام الأبرياء، موجودة فى كل الدول الديمقراطية التى تمنح الصحافة حريتها الكاملة بما فيها الاعتداء على حرية الاخرين.

نفس هذه الديمقراطية هى التى تتصدى للكتابة الصفراء وهى التى تعطى الأبرياء فرصة الدفاع بعيدا عن تقييد حرية الصحافة أو المساس بها من قريب أو

بعيد هناك نصوص القانون التى تجرم القذف والتشهير، وهناك المحاكم التى تحكم فى هذه القضايا بسرعة وتصدر أحكامها الرادعة التى تجبر تلك الصحافة الصفراء على التفكير أكثر من مرة قبل أن تغامر وتقذف وتشهر فى حق الأبرياء.

إن القانون فى تلك الدول العريقة فى الديمقراطية والحريصة على حرية الصحافة، لا يرحم إساءة استغلال هذه الحرية والتشهير بالأبرياء، تماما كما أن نفس هذا القانون يقف إلى جانب الصحافة الملتزمة بأخلاقيات المهنة ويساند اقلامها ويمنع قصفها أو تهديد أصحابها عندما تكشف الستار عن جرائم وانحرافات المشاهير والمسئولين ما دام تحت أيدى هذه الاقلام الدليل على هذه الجرائم وتلك الانحرافات.

والفنان - أى فنان وفى كل الدول - يكون عرضة للتشهير من جانب الباحثين عن الإثارة من حملة الاقلام، خاصة إذا كانت تصرفات هذا الفنان ليست فوق مستوى الشبهات مما يعطى الفرصة والمبرر للصحافة الصفراء لنشر هذه الانحرافات دون خوف من ملاحقة القانون أو تطبيق العقاب عليها وللأسف الشديد هناك قلة ضئيلة وتافهة من الفنانات والفنانين

المصريين أقحموا أنفسهم على مهنة التمثيل وأصبحوا ينتسبون إليها ويسيئون إليها - فى نفس الوقت - بانحرافاتهم وفضائحهم داخل مصر أو خارجها هذه القلة الضائعة يجب ألا نهتم بما تكتبه الصحف عنها وعن مهازلها وعن فضائحها ما دام أصحابها لا يحترمون أنفسهم ولا يخجلون من تصرفاتهم كما أن القانون لن يحميهم - فى حالة اللجوء إلى ساحة العدالة - لأن القانون لا يحمى المشبوهين والفاسدين والمنحرفين الذى يهمنا - فقط - هو كيفية حماية الغالبية العظمى من الفنانين والمبدعين المصريين وتوفير كافة الضمانات لتشجيعهم على المزيد من العطاء والمزيد من الإبداع.

إن خفافيش الظلام الذين لا هم لهم - فى هذه الأيام - غير تكفير الفن وتحريم الإبداع يسعدهم جدا ما تنتشره تلك الأقلام غير المسئولة عن هذا الفنان أو تلك الفنانة من حكايات خيالية وفضائح ملفقة وأحاديث مفبركة، لأن ما ينشر يساعد خفافيش الظلام فى «مهمتهم المقدسة» لتحريم الفن وتكفيرالفنانين. وكم أتمنى لو تنبه أصحاب الأقلام الذين دأبوا على التشهير بالفنانين المصريين، إلى خطورة ما يكتبونه

على سمعة الفن المصرى واستمرارية الفنون المصرية لعل وعسى يتوقفون عن هذا التشهير الذى لن يستفيد منه غير خفافيش الظلام الذين يعيثون فى البلاد فسادا ويحرمون كل ما هو بديع وجميل فى حياتنا. مرة أخرى أكرر إننى لا أطالب بفرض حصانة على الفنانين المصريين، ولا أدعو بعدم نشر مهازل وفضائح وانحرافات كل من ينتسب إلى الفن المصرى، بل على العكس من ذلك فإننى من أنصار هذا النشر مادام لدى الكاتب الأدلة والشهود - وليس الشائعات والافتراءات - على هذه الانحرافات .فالنشر - فى هذه الحالة - سيكون رادعا للآخرين، ومانعا لهم من الانحراف أو الانزلاق إلى الهاوية.

إن المطلوب حماية الغالبية من الفنانين المحترمين، أما القلة المنحرفة فلا حماية لهم إلا بتحكيم ضمائرهم واحترام أنفسهم .. أولا وأخيرا. ٠



حـــــوارات

القـــــدس

لا أحد يتصور أن الصراع العربى/ الإسرائيلى يمكن أن يتوقف بمجرد الإعلان عن رغبة الطرفين فى إنهاء «حالة الحرب» بينهما، أو حتى بعد توقيع معاهدة السلام الشامل والعادل التى يحلمان بها منذ سنوات عديدة ماضية. على العكس من ذلك فإن هذا الصراع سيستمر - فى تصورى - وإن اتخذ شكلاً وأسلوبًا مختلفين وبعيدين عن استخدامْ القوة التى لن تحقق - لمن يشعلها - غير الخراب والدمار والتقهقر إلى الخلف.

لقد قطعنا شوطًا طويلاً فى عملية السلام. بدأتها مصر التى استردت بعده كل شبر من أرضها التى كانت محتلة منذ هزيمتى: ١٩٥٦ و١٩٦٧. ثم جاء الفلسطينيون الأردنيون ووافقوا - فيما بعد - على اللحاق بعملية السلام ووقعا - كل على حدة - على معاهدة إنهاء حالة الحرب على أمل تحقيق السلام الشامل - قريبًا - مع إسرائيل، وهو ما كانت سوريا تنتويه هى أيضًا لولا سقوط مهندس السلام الإسرائيلى - شيمون بيرين - فى الإنتخابات وفوز خصمه اليمينى المتطرف بنيامين نتنياهو بالحكم الذى وضع القيود والعراقيل فى طريق عملية السلام فتوقفت وتجمدت وكادت أن تنسف نسفًا، ليعود العرب والإسرائيليون إلى الصراع القديم بينهما، والذى يمكن أن يتحول إلى حرب خامسة لا يعرف غير الله سبحانه وتعالى من سيكسبها ومن سيخسرها، ولكن الذى لا يختلف عليه اثنان هو أن هذه الحرب - فى حالة نشوبها - ستحمل معها الخراب والدمار والفقر والقتل وسفك دماء الأبرياء من خيرة الشباب الذين هم وقود تلك الحرب.. وكل حرب.

أعداء السلام - من بين العرب - يمثلون قلة، ولكنها

القلة الزاعقة الصاخبة التى تتكلم أكثر مما تعمل، ولذلك فهى لا تريد أن يتحقق أى شىء، حتى تستمر فى الكلام، وتواصل رفع الشعارات البالية، على وهم إعادة عجلة الزمان إلى الوراء، وإلى الدمار.

أما أعداء السلام فى إسرائيل - الذين أعطوا أصواتهم لنتنياهو - فهم يمثلون بالكاد نصف عدد السكان، وبالتالى كان يمكن أن يفوز بيريز - بكل سهولة - لو أن العرب الفلسطينيين لم يعطوا أصواتهم لعدو السلام نتنياهو، فصار هؤلاء أشبه بالدبة التى قتلت صاحبها!

الذى يهمنا - الآن - هو أن نصف سكان إسرائيل يقف إلى جانب السلام، ويطالبون نتنياهو إما بسرعة استئناف المباحثات وصولاً إلى تنفيذ ما سبق الإتفاق عليه مع العرب، وإما إسقاط حكومته، وإعادة حزب العمل إلى الحكم مرة أخرى ليكمل مسيرة السلام التى قطع فيها شوطًا طويلاً.

ومن الخطأ الفادح - فى رأيى - أن يترك العرب هذه النسبة الكبيرة من أنصار السلام الإسرائيليين، ولا يحاولون إقامة جسور مع كل من يطالب منهم بالسلام مع العرب ويرفض سياسة الحكومة الإسرائيلية

الحالية، حتى يتناقص عدد أعداء السلام من حول نتانياهو، فتظهر حكومته أمام الرأى العام العالمى فى صورة جديدة وحقيقية لم تتعود عليها إسرائيل - على مدى تاريخها المزوّر كله - هى صورتها كدولة لا تريد السلام ومتعطشة للحرب.

إن صورة تلك الحكومة أمام الدنيا كلها أصبحت بالغة السوء. وحتى الولايات المتحدة الأمريكية - الصديقة الدائمة لإسرائيل - لم تعد تستطيع الدفاع عن سياستها ولا عن مسئولياتها الأولى والأخيرة عن توقف وتجميد عملية السلام.

لهذه لأسباب كلها وغيرها.. أسعدتنى الحوارات التليفزيونية التى أجراها الصحفى المصرى اللامع الأستاذ عماد الدين أديب مع العديد من صقور وحمائم إسرائيل مثل نتنياهو، وبيريز، وهى الحوارات التى استمتعنا بمشاهدتها على شاشة القناة الأولى من شبكة القنوات الفضائية السعودية «أوربت» التى تبث إرسالها - بالعربية - من لندن.

لقد سبق «لأخبار اليوم» إعادة نشر نص الحوار الناجح جدًا الذى أجراه عماد الدين أديب مع نتنياهو، وهو الحوار الذى قمت بتقديمه قائلاً:

«لقد وجد عماد الدين أديب أن من واجبه ـ كصحفى مصرى مهموم بقضايا وطنه العربى ـ أن يواجه الخصم والعدو وجهًا لوجه، ولم يكتف بالكتابة والتعليق على ما ينقل عن نتنياهو وإنما فضل أن يطير إلى إسرائيل ويجرى مقابلة تليفزيونية ساخنة معه، يحاصره بأسئلته وأسئلة عشرات من المستمعين العرب الذين يتصلون به تليفونيًا ـ خلال المقابلة ـ وعلى الهواء مباشرة. لقد كانت المقابلة ناجحة ومثيرة، ورأينا ـ فى أخبار اليوم ـ أن نعيد نشر نص الحوار مع نتنياهو باعتباره الرجل الذى قد يدخل التاريخ ضمن زعماء العالم الأكثر حماقة والأشد تطرفًا وتعصبًا فى حالة نجاحه فى نسف عملية السلام وإشعال الصراع العسكرى الدموى ـ مرة أخرى ـ بين العرب واليهود».

ولم يكتف عماد أديب ـ كما قلت بإجراء حوارات عديدة مع الزعماء الإسرائيليين ـ من الحمائم والصقور ـ معًا ـ وإنما أجرى حوارات أخرى مع مفتى القدس وحنان عشراوى وفيصل الحسينى وعمرو موسى، حتى تكتمل ـ أمام القارئ ـ صورة الوضع الحالى لمسيرة السلام المهددة ـ بالفعل ـ بالانهيار.

وإيمانًا من «قطاع الثقافة» بدار أخبار اليوم بأهمية

الحوارات التى أجراها عماد أديب، قرر جمعها فى «كتاب اليوم» الذى صدر منذ أيام بعنوان: «حوارات القدس» ليكون فى متناول القارئ العربى الذى من المؤكد أن يجد فى حواراته - باعتبارها أول مواجهة تليفزيونية يجريها صحفى مصرى وتليفزيون عربى مع قادة إسرائيل - ما يطرح أمامه الصورة الحقيقية لـ «حمامة السلام» التى ضعفت حركتها، ويخشى سقوطها بين لحظة وأخرى فريسة للصقور.. وباقى الطيور الجارحة!



الحاكم يتجسس على المحكومين!

مات الرئيس الفرنسى فرنسوا ميتران منذ شهور عديدة ماضية، وعلى الرغم من ذلك فإن النبش - فى تصرفاته وقراراته وسياساته وحياته الخاصة - لم تتوقف! فلا يكاد يمر شهر دون أن نفاجأ بالإعلان عن فضيحة جديدة بطلها الرئيس الفرنسى السابق، تتفرغ أجهزة الإعلام الفرنسية - المقروءة والمسموعة والمرئية - لتسليط الأضواء الكاشفة على أدق تفاصيل هذه الفضيحة، وتتبع تاريخ بدايتها وحتى نهايتها، بما يتعارض جملة وتفصيلا مع الحكمة

العربية البليغة والرحيمة التى تطالبنا بذكر محاسن موتانا!

• آخر فضيحة للرئيس الراحل كشف عنها فى الأسبوع الماضى، تتهم ميتران بأنه استغل سلطته كرئيس للجمهورية الفرنسية وأمر بالتصنت على مكالمات عدد كبير من أعدائه وأصدقائه، إلى جانب عدد أكبر من الرجال والنساء الذين لا يعرفهم ولم يلتق بهم ولا علاقة لهم به أو بالسياسة!

بدأت القصة ـ فى أغسطس ١٩٨٢ ـ عندما أمر الرئيس الفرنسى السابق بإنشاء إدارة خاصة سميت «الخلية»، تابعة لقصر الإليزيه، مقر رئاسة الجمهورية الفرنسية، بهدف تقديم المعلومات عن نشاط الإرهاب وتحركات الإرهابيين خاصة بعد أن أصبحت فرنسا ـ فجأة ـ أرضًا خصبة له ولهم.

وبعد أيام من تشكيل هذه «الخلية» أعلنت رئاسة الجمهورية عن القبض على العديد من الإرهابيين الدوليين. ولكن بعض المصادر علقت على هذه العلميات وأكدت أن معظم الأدلة المقدمة ضد هؤلاء «الإرهابيين» كانت ملفقة ومصطنعة، مما أثار غضب الرئيس ميتران الذى دافع دفاع الأبطال عن رجاله الأوفياء المسئولين

عن رصد ومراقبة الأنشطة الإرهابية داخل وخارج البلاد.

فى سنة ١٩٨٧ بدأت تتسرب الأنباء المؤكدة عن قيام «الخلية» بتوسيع نشاطها بحيث لم تعد تكتفى برصد تحركات الإرهابيين والتصنت على مكالمتهم ومراقبة رسائلهم ومكاتباتهم، وإنما امتدت هذه الإجراءات لتشمل أناسا لا صلة بينهم ولا علاقة لهم - من قريب أو بعيد - بالإرهاب والإرهابيين!

وتوالت الاتهامات - ابتداء من سنة ١٩٩١ - التى وجهت ضد رجال «الخلية» وكلها تدينهم بتجاوز حدودهم وقيامهم بالتصنت والتجسس على سياسيين وصحفيين وفنانين ورجال قضاء ومحامين ورجال أعمال بصرف النظر عن كونهم من أنصار الرئيس ميتران أو من المعارضين له!

وكان لابد من التحقيق فى هذه الاتهامات، خاصة بعد أن انتهت فترة حكم الرئيس ميتران،وتم التحقيق مع كبار المسئولين عن تلك «الخلية»، وكان الاعتقاد السائد - حينذاك - أن هؤلاء الجواسيس قاموا بهذه العلميات غير القانونية من تلقاء أنفسهم وبدون علم الرئيس فرانسوا ميتران.. وبالتالى فإن عليهم تحمل

نتيجة خروجهم على حدود وآداب وظيفتهم فى حماية الوطن والمواطنين من شر الإرهاب والإرهابيين.

ولم يستمر هذا الاعتقاد طويلاً فبعد موت ميتران، توصلت أجهزة التحقيق إلى أدلة خطيرة تؤكد عدم جهل رئيس الجمهورية السابق بهذا النشاط التجسسى، ليس هذا فقط بل إن رجال التحقيق عثروا على العديد من صناديق الكرتون الضخمة الممتلئة بأوراق تفريغ شرائط تسجيل المكالمات ومراقبة المراسلات، وعلى بعضها تأشيرة ثابتة ومكررة بخط يد الرئيس ميتران تقول: «نظر، وعلم»!

وقامت الدنيا فى فرنسا ولم تقعد حتى الآن بعد أن تأكد أن الرئيس الفرنسى السابق كان على علم بما كانت «الخلية» تقوم به فى الفترة من سنة ١٩٨٢ وحتى ١٩٨٨،والأخطر من ذلك أن ميتران كان هو الذى سمح بالتصنت والتجسس على العشرات من أنصاره وأعدائه معًا. ولأسباب شخصية فى بعض الأحيان!

فمثلاً.. أمر ميتران بالتصنت على مكالمات أحد الصحفيين بعد أن نقلت عنه معلومات تفيد أنه يراقب تحركات الإبنة غيرالشرعية لميتران ـ مازارين ـ وقام بتصويرها ويستعد لنشر القصة كاملة، فى الوقت الذى

لم يكن الرأى العام الفرنسى يعلم أى شىء عن هذه الإبنة!

ولم يكتف ميتران بمراقبة مكالمات رجال القضاء الذين يتولون التحقيق فى جرائم الفساد التى تمس مسئولين فى الحكومات المتعاقبة، إنما تبين - أيضًا - أن ميتران كان يراقب أخلص أنصاره وأقرب المقربين منه مثل: كبار قادة وزعماء حزبه الاشتراكى!

ويزداد الذهول مع ما تتكشف عنه التحقيقات يومًا بعد يوم. فإذا كان هناك من يرى أن ميتران لم يتجاوز كثيرًا عندما وافق على التصنت على خصومه وأنصاره من السياسيين، فإن نفس هؤلاء لا يتسامحون - فى الوقت نفسه - مع قيام ميتران بالتصنت على غير السياسيين مثل المشاهير من نجوم الإعلام والسينما والتليفزيون ورجال الأعمال والرياضيين - رجالاً ونساءً - بلا سبب أو مبرر.. اللهم إلا إذا كان لمجرد الفضول الشخصى!

إن المشاهير المصريين - سياسيين وشخصيات عامة وفنانين - أكثر حظًا من غيرهم فى دول أخرى مثل فرنسا. فقد لا يعلم كثيرون أن أحَد أهم أسباب إقصاء مسئول كبير - فى جهاز رقابى كبير وخطير -

يرجـع إلى قيام هـذا المسئول بالتصنت على مكالمات ومراقبة خطابات العديد من المواطنين والمشاهير بلا إذن من النيابة وبلا سبب أو مبرر قانونى، وفور وصول هذه المعلومة إلى الرئيس حسنى مبارك لم يتردد لحظة واحدة فى إصدار قراره السليم، والرادع، والأخلاقى.



قراقــــوش

الأمريكى !

يبدو أن الولايات المتحدة قد تفرغت ـ فى هذه الأيام ـ «لعكننة» العالم، ومحاولة فرض رأيها وأحكامها وقوانينها على كل الدول التى تريد التعامل معها اقتصاديا ، وسياسيا . فعندما غضبت أمريكا على كوبا سارعت وأصدرت قانونا يفرض حظر التعامل مع أية شركة أجنبية تتعامل تجاريا مع كوبا! وعندما غضبت الإدارة الأمريكية ـ أخيرا ـ على إيران وليبيا واتهمتهما بمساندة الإرهاب وإيواء الارهابيين، أصدر الرئيس كلينتون ـ منذ أيام ـ قراره الشهير

بفرض حظر التعامل مع الشركات التى تستثمر أكثر من ٤٠ مليون دولار سنوياً فى إيران أو ليبيا .

وأحكام قراقوش الأمريكى لم تنته عند هذا الحد - فهناك مشروع قانون جديد بدأ - بالفعل - عقد جلسات لسماعه ، ومناقشته ، فى الكونجرس الأمريكى ، ويعتبر مكمِّلا للقوانين التى أسرف القراقوش الأمريكى فى إصدارها بعد أن ضمن تربعه على قمة العالم الجديد .. بلا منازع!

مشروع القانون الجديد - يحمل اسم : (HR-969) ويهدف إلى حظر تدخين السجائر فى جميع الطائرات التى تُقْلع من الولايات المتحدة أو تلك التى تطير إليها ، سواء التابعة للشركات الأمريكية أو الأجنبية . والمعروف أن الولايات المتحدة سبق أن منعت التدخين فى جميع الطائرات التى تطير فى الأجواء الداخلية الأمريكية ، ولكن الجديد فى مشروع القانون المنتظر هو منع التدخين فى الأجواء الدولية - بصفة عامة - ما دامت الطائرة - كل طائرة وأى طائرة - أقلعت من الولايات المتحدة ، أو فى طريقها للهبوط - بعد عبور المحيط - فى أحد مطاراتها!

لا خلاف على خطورة التدخين، ولا خلاف - أيضا -

على حق الدولة فى منع التدخين خلال الرحلات الداخلية ، ولكن الخلاف القانونى الذى توقف عنده المستشارون القانونيون لشركات الطيران العالمية هو أن الولايات المتحدة تريد - بهذا القانون - أن تمد لسانها للقانون الدولى ، عن طريق فرض قراراتها وقوانينها على الأجواء الدولية التى لا سيطرة لدولة بعينها عليها! حقيقة أن معظم شركات الطيران الأمريكية تحظر التدخين على متن طائراتها سواء فى الخطوط الداخلية أو الدولية ، ولكن هناك عددا من شركات الطيران العالمية - وبالذات شركة «سويس إير» وشركة «إير فرانس» - ترى أنه يجب أن يُتْرَك للركاب الحق فى التدخين أو عدم التدخين فى الخطوط الطويلة عابرة المحيطات - مثل الذهاب إلى الولايات المتحدة أو العودة منها - التى تستغرق الرحلة الواحدة أكثر من سبع وأحيانا نحو عشرات ساعات متواصلة!.

إن الراكب المُدَخِّن لا يستطيع الانقطاع عن التدخين طوال تلك الساعات ، وعلى الشركة الناقلة أن تقوم - كما يقول رونالد بريتلر المتحدث باسم شركة الطيران السويسرية - بتخصيص عدد من المقاعد للمدخنين فقط، وهو ما يحدث حاليا ولا يثير أيّة مشاكل مع

الركاب غير المدخنين ، ولكن مشروع القانون الجديد سيضع حدا - فى حالة اقراره - لهذا النظام المتبع وإلاّ مُنعت شركات الطيران الأجنبية المخالفة من نقل الركاب والبضائع من وإلى الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يتعارض مع القانون الدولى ويَحْرِم الشركات والركاب من أحد حقوقهَم بصرف النظر عن سلامة أو عدم سلامة هذا الحق ، فالمبدأ هو المهم وهو الأساس.

السادة النواب الذين تقدموا إلى الكونجرس بمشروع القانون المذكور - وعلى رأسهم السيناتور الديمقراطى جيمس أوبرستار وزميله السينارتور فرانك لوتنينبرج - لايهتمون بهذا الاعتراض القانونى والدولى.

المهم فقط بالنسبة إليهم أنهم يحمون الشعب الأمريكى من أخطار التدخين ، ويؤمِّنون الأجواء الأمريكية لتكون أكثر بياضا وأكثر نقاء ، وعلى المعترض - من شركات الطيران التى ترفض عكننة مزاج ركابها - أن تضرب رأسها فى «الحيط» أو تشرب من المحيط!

ويرى البعض أن الهدف من وراء هذا القانون المنتظر ليس مقصورا فقط على «حماية صحة الشعب الأمريكى»- كما يدَّعى المتحدث باسم الحزب

الديمقراطى : إريك فديرنج ـ وإنما هناك هدف آخر لا علاقة له بالصحة ولا بالتلوث الجوى وإن كان وثيق الصلة بالتلوث المهنى! ويؤكد هذا البعض أن شركات الطيران الأمريكية المتعثرة ماليا ، والسيئة السمعة .. أيضا ـ مثل شركة (TWA) ـ تقف وراء هذا القرار حتى توجه ضربة قوية إلى الشركات الأجنبية التى يُقبل الركاب ـ من الأمريكيين وغير الأمريكيين وبالذات المدخنون منهم ـ على خطوطها التى تغطى كبريات المدن فى طول الولايات المتحدة وعرضها.

وتتوقع هذه الشركات أن تطبيق القانون ـ المنتظر موافقة الكونجرس عليه مع بداية العام القادم ـ سوف يسلب هذه الشركات الأجنبية وعلى رأسها شركة الطيران السويسرية وشركة الطيران الفرنسية وشركة الطيران المصرية من هذه الميزة الكبرى ، مما يفقدها الكثير من ركابها ، فى حالة خضوعها للقانون ، أو يحرمها نهائيا من الطيران ـ من وإلى الولايات المتحدة ـ في حالة تمسكها بالسماح بالتدخين على تلك الخطوط، وفى الحالتين فإن الفائدة ستعود على الشركات الأمريكية المتعثرة، وسيئة السمعة!

المعركة حول مشروع القانون بدأت منذ ايام ويبدو

أنها ستستمر إلى أن يصدر الكونجرس قراره النهائى بتمرير القانون أو رفضه . وحتى هذا الحين فإن شركات الطيران الأجنبية - الحريصة على مزاج ركابها - لن تترك وسيلة قانونية الا ستُقْدِم عليها لعل وعسى يقتنع قراقوش أمريكا ، بأن قوانينه المحلية شىء والقانون الدولى شىء آخر مختلف ، وفى حالة الفشل فإن هذه الشركات ستضطر إلى الخضوع لأوامر قراقوش .. كالعادة!



الحشـــــــيش

والشيكولاته !

فى كل مرة أزور فيها سويسرا أجد سكانها مشغولين بقضية المخدرات وكيفية انقاذ الشباب من أهوالها وويلاتها ، فمنذ سنوات عديدة ماضية قررت مدينة زيورخ أن تجعل من نفسها «حقل تجارب» لكل الأفكار وكل النظريات النفسية والتربوية والأمنية لعل وعسى يتوصلون - فى نهاية التجارب - إلى صيغة معينة تنقذ الشباب من هذا الوباء المدمِّر للحياة ذاتها .

بدأت زيورخ بتجربة تحديد أماكن معينة يمكن

للمدمنين ممارسة تعاطيهم فيها بلا خوف من الاعتقال، تطبيقا لمبدأ يقول : «كل ممنوع مرغوب» وأملا فى أن إتاحة تعاطى المخدرات يمكن أن يصرف الشباب عنها أو يقلل من تعاطيهم لها وفضلت التجربة، فالاباحة شجعت غير المتعاطين على تجربته ثم إدمانه مما زاد من عدد ضحايا المخدرات !

وعندما ثبت إنتقال عدوى مرض الإيدز عبر الحقن التى يتبادلها المدمنون فى حقن أنفسهم بالهيروين ، قامت السلطات المسئولة فى مدينة زيورخ بتوزيع الحقن البلاستيك مجانا لمن يريدها ، فهناك عربات نقل صغيرة تطوف فى الحديقة الكبيرة المسموح فيها بتعاطى المخدرات على مدى الـ ٢٤ ساعة ، لتوزع الحقن المجانية على العشرات والمئات من المدمنين.

ومرة أخرى لم تحقق هذه التجربة الهدف من ورائها، فلا عدد المتعاطين تقلص ، ولا عدد مرضى الإيدز تناقص ، فهناك وسائل عديدة لنقل العدوى غير الحقن ، وأمام هذا الفشل المتكرر تصاعدت أصوات كثيرة تطالب بوقف هذه التجارب ، بعد أن ثبت أنها زادت من حجم الكارثة ولم تقلصها كما كانوا يحلمون.

ورغم هذا الرفض المتصاعد فوجئت ـ فى هذا العام

- بفكرة جديدة تنوى زيورخ الترويج لها تمهيدا لتطبيقها . الفكرة - باختصار - ترى أنه من المستحيل مطالبة المدمن بالتوقف عن التعاطى، كما أنه من الصعب إقناع النشء بعدم تجربة التعاطى للمرة الأولى ، ولذلك فالأفضل هو البحث عن أخف أنواع المخدرات وأقلها تأثيرا وتدميرا ، لطرحها فى السوق أمام الشباب ليكتفوا بها ويتوقفوا عن تجربة أو تعاطى الأنواع الأخرى البالغة الخطورة مثل الهيروين والكوكايين وغيرهما.

وبالفعل .. أجمعت الآراء على أن الحشيش هو أخف أنواع المخدرات - وعلى الفور تبنى أحد نواب برلمان زيورخ المحلى - فرانزيسكى فراى فيتستين - هذه الفكرة المبتكرة وطرحها على زملائه فى البرمان مطالبا بقيام الحكومة المحلية لمقاطعة زيورخ بإباحة تعاطى الحشيش وعدم عقاب الذين يتعاطونه أو يحملونه، ولم يكتف النائب الموقر بهذا الاقتراح وإنما طالب - حفاظا على صحة المتعاطين - أن تتولى السلطات الحكومية بنفسها التعاقد على شراء وجلب أفخر وأنقى أنواع الحشيش ، وإعداد أماكن خاصة فى كل أحياء المقاطعة لعرض الحشيش للبيع بسعر مقبول وغير

مغالى فيه كما يحدث الآن.

وأضاف النائب السويسرى فقال إن الحشيش غير المغشوش لا يشكل خطورة حقيقية على العقل والبدن كما تشكلها باقى أنواع المخدرات الأخرى ، كما أن رجال مكافحة المخدرات فى زيورخ تعوّدوا منذ زمن طويل على غض النظر عن الحشيش ومتعاطيه وتجاره! وأفضل شىء الآن ـ كما أوصى النائب الموقر ـ هو أن تتولى الحكومة جلب الحشيش الجيد وغير المغشوش من مصادر الانتاج رأسا بعيدا عن الوسطاء،أى تقوم الحكومة ببيع الحشيش للمتعاطين وبالسعر الذى يتم تحديده بحيث يكون معقولا فيقبل عليه المدمن ، ولا يكون مُغالى فيه حتى لا يتوجه المدمن إلى التجار التقليديين الذين يغشون فى مواده فيكون الضرر مضاعفا .

وتم التصويت ـ فى البرلمان المحلى لمقاطعة زيورخ ـ على هذا الاقتراح الجديد والغريب ، فى نفس الوقت ، وجاءت النتيجة أكثر عجبا وغرابة ، فلقد وافق على الاقتراح ٨٥ صوتا فقط، وبالتالى أصبح المطلوب من إحدى السلطات الحاكمة فى مقاطعة زيورخ أن تتحول إلى مؤسسة تجارية فى جلب ، وتوزيع ، وبيع

الحشيش ، فى البلاد ، بالجملة والقطاعى!

والقصة لم تنته ، فأنصار إباحة بيع الحشيش استندوا فى ذلك إلى ما أكده علماء جامعة سان دييجو بولاية كاليفورنيا الأمريكية أن مادة الأناندامید ، التى يفرزها المخ وتحقق السعادة واللذة ، هى ذاتها المادة الكيماوية التى عثر العلماء ـ أخيرا عليها فى العديد من أنواع الشيكولاته ، وهى ـ أيضا ـ المادة التى نجدها فى مخدر الحشيش! ويتساءل البعض : «إذا كان من المسموح تعاطى الشيكولاته فكيف نمنع تعاطى الحشيش وهو يشترك معها فى أنهما ـ الحشيش والشيكولاتة ـ يقدمان لمن يتعاطاهما نفس المادة التى تشعره باللذة وتغمره بالسعادة؟!»

السؤال وجيه .. ولا أستبعد أن ترتفع أصوات مضادة ـ اليوم أو غدا ـ وتطالب بدورها بمنع صناعة وبيع الشيكولاته التى تحتوى على مادة الأناندامید ، بحجة حماية الشباب من الإدمان !

فهرس الكتاب

مقدمة د. سمير سرحان ٩
١ ـ لا فرق بين الارهابى والبلطجى ١٣
٢ ـ كل الاحترام لهذه السيدة ٢٣
٣ ـ الله محبة ٢٩
٤ ـ الموهبة هى الأصل ٣٥
٥ ـ فكرة بمليار دولار ٤١
٦ ـ خريجو مدرسة المشاغبين ٤٩
٧ ـ نريدها (تجارية) ٥٧
٨ ـ كلنا فى الهم .. رقابة.. ٦٣
٩ ـ عندما تكون الثروة .. نعمة ٧١
١٠ ـ قبل فوات الأوان ..! ٧٩
١١ ـ من أجل ملاليم ! ٨٧
١٢ ـ اعادة الحياة للتاريخ (١) ٩٣
١٣ ـ اعادة الحياة للتاريخ (٢)................................. ٩٩
١٤ ـ اعادة الحياة للتاريخ (٣) ١٠٥
١٥ ـ اللصوص الظرفاء ١١١
١٦ ـ أحد الرجال المحترمين ١١٧
١٧ ـ سمعة الفنان المصرى ١٢٥
١٨ ـ حوارات القدس ١٣١
١٩ ـ الحاكم يتجسس على المحكومين ! ١٣٧
٢٠ ـ قراقوش الأمريكى ! ١٤٣
٢١ ـ الحشيش والشيكولاتة ! ١٤٩

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٠٠٠٥/١٩٩٧

I.S.B.N 977-01-5418-0

مكتبة الأسرة



بسعر رمزى جنيه وربع
بمناسبة

مهرجان القراءة للجميع ١٩٩٧

مطابع
الهيئة المصرية العامة للكتاب

.. وأشهد أننى لم أر عبر قراءاتى المتعددة واتصالى الدائم بصحافة وآداب وفنون العالم ظاهرة مثل إبراهيم سعده.

ظاهرة يتوحد فيها الصحفى القدير مع الفنان المرهف فى شخص واحد.. كاتب صحفى استطاع بما يملك من رؤيا شاملة متكاملة وحس مرهف وحرفية شديدة التألق أن يحول اشتباكه العنيف من الواقع ومواجهته المزلزلة أحيانًا لقضايا اللحظة الراهنة إلى فن رفيع يتعدى المتغير إلى الثابت والوقتى إلى الدائم وهذه الرؤيا تحتضن الحلم بعالم جديد.. ومستقبل مشرق للأمة وللبشرية تسيطر عل ... الحق والخير والجمال.

د. س

